الباب الثالث والعشرون

الدولة كائن حى

١ — الأفكار الأولى عن الدولة باعتبارها كائنا حيا :

من المظاهر الهامة للنظريات السياسية فى القرن التاسع عشر نمو المبدا القائل بان الدولة كائن لها طبيعة شخصية . ويرجع تاريخ هذا المبدأ وظهور هذه الفكرة الى الأيام الاولى للفلسفة السياسية اذ شبه أفلاطون الدولة بأنسان هائل ووازن بين وظائفها المختلفة وبين وظائف الفرد . وقال إن أفضل دولة منتظمة هى التى تماثل فى نظامها الفرد الانسانى ، ووضع تقسيم طبقات الجماعات البشرية الى حكام ومحاربين وعمال على أساس تقسيم الصفات الانسانية وهى العقل والشجاعة والرغبة ، وشبه شيشيرون رأس الدولة بالروح التى تحكم الجسم الانسانى ، واعتبر القانون الرومانى خزانة الدولة شخصية قائمة ووصف ماعليها من واجبات ومالها من حقوق قانونية ، وامتلأت النظريات السياسية فى القرون الوسطى بالتشبيهات التى شبهت الدولة وحياتها ووظائفها بوظائف الفرد الحية ، وفى كتابة جون سلسبرى ومرسليو يجد الباحث امثلة كثيرة على ذلك ، ووصف هوبز الدولة بأنها جبار عظيم « وانها رجل صناعى له جسم اكبر ، يمتاز بالقوة عن الرجل الطبيعى » ، ووازن بين الاعضاء الانسانية ، الأمراض التى تنتابها وبين تلك التى للدولة ، ووضع جروتيوس وبفندورف نظريتهما فى السلطة العليا على أساس أن الدولة كائن حى لها شخصية معنوية ، ولجأ روسو الى هذه

الموازنة فى كتاباته وشبه السلطة التشريعية بقلب الدولة ،والسلطةالتنفيذية برأسها ، ولكن نظرية العقد الأجتماعى عارضت هذه النظرية واعتبرت الدولة أنها نتيجة منظمة للادارة العامة ، وليست نتيجة للتطور الطبيعى وقالت إن الفرد هو وحده الذى يملك الحقوق ، ونظرت الى الدولة كأنها مجموع من الأفراد لاأقل ولاأكثر لاتملك حياة حقيقية وليس لها وحدة قائمة بذاتها ،وأن الفرد مستقل عن الدولة بطبعه ، وانها اتفاق صناعى اختيارى فى أصل تكوينها وآلية فى طبيعتها ، وأهملت هذه النظرية التطور التاريخى وقررت أن العقل البشرى يستطيع تشريع القوانين والنظم فى أى وقت أراد

قامت حركة رجعية تدحض نظريات القرن الثامن عشر السياسية ، وتبرهن على فسادها ، وأحييت فكرة الدولة بصفتها كائنا حيا ، وقاومت نظريات القرن التاسع عشر ، الاولى فكرة الدولة الصناعية ، وانها آلة فى يد الانسان ، وأكدت العنصر الطبيعى فى الدولة ، ورفضت العنصر الصناعى ، وأرادت أن تعارض نظرية السيادة الشعبية ، فقالت إن الدولة ليست من عمل الانسان بل هى نتيجة ضرورية للتطور الطبعى الانسانى ، ورفعت مكانتها ومقامها فوق مقام الفرد ومكانته ، وقد رأينا كيف مجد الكماليون الألمان الدولة وكيف عظموا مقامها ، وقال فشت إن الدولة نمو طبعى ، وإن الفرد ليس مستقلا بل جزءا من وحدة ، « وفى الجسم الحى يؤدى كل فرد وظيفته لحفظ مجموع الجسم ، وفى المحافظة على المجموع محافظة عليه وكذلك موقف الفرد بالنسبة للدولة » وقرر هجل أن الفرد لاوجود له الا إذا كان عضواً فى الدولة ، وأن الدولة كائن حى لها شخصية ممتازة ، وقد نحا كثير من الكتاب هذا النحو واعتبروا الدولة كائنا قائما بنفسه ، ووضعوها ضمن

الكائنات المحسوسة ، ووازنوا بين تكوينها ووظائفها وبين وظائف الانسان والنبات وتكوينهما

٢ — الدولة كائن نفسانى :

ظهر فريق من الكتاب بعد منتصف القرن التاسع عشر فى دول أوربا وبخاصة فى المانيا وصف الدولة بأنها تملك الصفات التى تملكها العقلية البشرية ، واستنبطوا أوجه شبه كثيرة بين المراحل التى يمر بها النمو العقلى للانسان وبين الأدوار والمراحل التى تمر بها أنواع الدول وهى تنمو وتتقدم ووازن يوسف فون جورس (Joseph von Gorres) بين العناصر الديمقراطية والملكية فى الدولة والعناصر الاختيارية والذاتية فى علم النفس البشرى ، وشبه الحكومة الشعبية التى ترغب أن تتحرر من رقابة سلطة أعلى بنظام الدورة الدموية والجهاز الهضمى فى الجسم الانسانى ، وقال إن الحكومة الملكية بسلطتها المركزية تشبه الارادة الفكرية التى تقرر أعمال الانسان ، وأن التوفيق بين العناصر الملكية والديمقراطية فى الدولة ضرورى مثل التعاون بين الأعمال الاختيارية والمستقلة عن الارادة فى الجسم الانسانى . هذا وقد تقدمت هذه النظرية عند ماحاول الكتاب أن يوفقوا بين النظام الملكى والديمقراطية الدستورية فى الولايات الألمانية ، ووصف كثير من الكتاب أدوار النمو السياسى للدولة وصفا ينطبق على أدوار نمو الانسان ، وقالوا إن الدول تمر مثلها مثل الأفراد بدور الطفولة ودور الشباب ودور الرجولة ودور الشيخوخة ، وفى كل دور تكون طبيعة الحكومة والقانون مثلها مثل طبيعة الفرد النفسانية فى الدور الذى يمر به ، وأن الدورة التى تمر بها الحكومة من ملكية الى ديمقراطية الى مطلقة والتى تمر بها الاحزاب السياسية من حرة الى محافظة تماثل الدورة التى يمر بها النمو العقلى فى الانسان ، ولقد كتب آخرون وهم الذين اهتموا بتحليل الدولة

أكثر من اهتمامهم بنموها التاريخى ، ووصفوا الدولة بنفس الصفات التى اتصفت بها الشخصية البشرية ، وقرروا أن إرادة الدولة تماثل ارادة الفرد وأثبتوا فوقهاعليها ، وقالوا إن الدولة كائن أسمى فى نموها من الفرد ، وأنها خاضعة لرقابة ضمير السلطة العليا فيها ، وأن لهـا وجوداً مستقلا متميزا عن وجود وحياة أعضائها الأفراد وأن شخصيتها التشريعيـة حقيقة حية وليست وهما وخيالا قانونيا ، وكان من جراء هذه النظرية أن اعتبر الناس الدولة فوق الفرد ، وأنها تملك شخصية كاملة وأعلى من شخصية الافراد

٣ — الدولة نظام حى :

تقدم علم الحياة تقدما عظيما ، واستمد الكتاب السياسيون أراءهم من النظريات والأساليب الطبيعية ، وطبقوها لتفسير الظواهر السياسية المختلفة التى تحيط بالدولة ، وبحثوا فى أصل تكوينها ونموها ونظامهـا ووظائفها كأنها مماثله تماما لتكوين وانواع الكائنات الطبيعية ووظائفها ، وكان أول من كتب فى هذا الموضوع ووازن موازنة تفصيلية بين الدولة والكائن الانسانى هو كارل زكريا (Karl Zacharia) ، اذ بحث فى تكوين الدولة الكيميائى والميكانيكى ، وفى تركيبها الطبعى والحيوى ، وقرر أن الدولة كائن مثل باقى الكائنات تتركب من خليط من المادة الحية وغير الحية ، وأن القوة الحيوية فيها مثل مافى باقى الأجسام فى عراك مستمر ، وأن الهدوء السياسى مقدمة للموت ، وأن الثورة ضرورية للوصول الى الحرية ، ثم قال يجب ان تكون الغاية التى ترمى اليها الدولة هى الوصول الى التعاون الكامل والوحدة التامة مثل ماهو كائن فى الجسم الحى ، وان الكمال الميكانيكى فى نظام الدولة لايتم الا بوساطة الملكية الوراثية والحكومة البيروقراطية « وهى حكومة الموظفين المسئولين أمام رؤسائهم دون سواهم والذين لهم الرقابة التامة

على كل الأمور والشئون »، وطلب أن تكون الوحدات المحلية فى الدولة مستقلة استقلالا ذاتياً، وكتب كتاب آخرون فى هذه النظرية اشتهر منهم ج. ك بلانتشلى (G. K Bluntschli) فأنه أكد الصفة الحية والشخصية القائمة للدولة، ووصفها بالصفات الأساسية التى يتصف بها الرجل، وقال إنها كائن أعلا خلقاً من النبات والحيوان لأنها من صنع الانسان بطريقة غير مباشرة، وانها اتحاد بين الروح والجسد، وانها تتكون من أعضاء متماسكة كل له حياته ووظائفه، وانها شخص حى ينمو خارجيا ويتقدم داخليا، وقال إن الأمة تولد وتنمو وتموت وهى مصحوبة بقيام الروح القومية واضمحلالها، ووصف الدولة بصفة الرجولة، والكنيسة بصفة الأنوثة، وعارض منح النساء الحقوق السياسية معارضة شديدة، وكان بلانتشلى من الكتاب الذين مجدوا الدولة وعظموها ورفعوا شأنها، وبرر شرعية كل خضوع من جانب الفرد لتلبية نداء الوطن وأيد مبدأ التضحية فى سبيله

٤ — الدولة كائن اجتماعى :

بلغت النظرية القائلة إن الدولة كائن حى غايتها بظهور علم الاجتماع، إذ أن الكتاب الذين نظروا إلى الجماعة كأنها عضو حى نظروا إلى الدولة أيضا هذه النظرة، واعتبروها كائنا حيا بصفتها عضوا قائما داخل البناء أو بصفتها بناء اجتماعيا ينظر اليه من وجهة خاصة، وأول من كتب فى هذه النظرية هو أوغست كومت وتناولها كل من رنيه ورمز (René Worms) والفرد فويه (Alfred Foullée) فى فرنسا وهربرت سبنسر فى انجلترا وبول للنفلد (Paul von Lilienfeld) فى المانيا والبرت شفل (Albert Schaffle) فى النمسا وتبع مثلهم كتاب آخرون واعتنقوا أسلوبهم وطريقتهم

استفاد أوغست كومت (١٧٩٧ — ١٨٥٧) فى فلسفته السياسية من المجهودات التى بذلها سنت سيمون وأتباعه لاعادة النظام الأوربى بعد حروب نابليون، فان هذا الفريق من المفكرين رفض نظريتى الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى التى قامت الثورة الفرنسية على مبادئهما، وأراد معالجة المسائل الاجتماعية على أساس علمى جديد، وحاول إصلاح الجماعة عن طريق القوانين الاجتماعيـة و إيجاد علم اجتماعى جديد واقترح تقدم العلم الطبيعى الطريقة التى يجب اتباعها، وتقرر أنه قد يصل الانسان إلى العرفان الايجابى ومعرفة العلاقة الدائمـة بين الحقائق بوساطة الملاحظة والاختبار، وأن هذه المعرفة هى وحدها لها قيمة كأساس للاصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وأما المبادى النظرية والمباحثات الدينية فهى عقيمة ولا فائدة فيها. وقد اعتنق كومت الطريقة الاستنتاجية والتاريخية، وتأثرا بآراء منتسكيو كثيرا فيما يختص بتأثير البيئـة الطبيعية كما أنه تأثر بمبادىء كوندرسيه فيما يتعلق بالتقدم الانسانى، وكون دولة العلوم المقدسة وهو يحاول ايجاد طريقة علمية، واخترع لها اسم علوم الاجتماع، وكان علم الاجتماع وهو علم البشرية يتوقف على جميع العلوم الأخرى وبخاصة على علم الحياة، واعتقد أن دراسة تكوين الجماعة دراسة علمية اذا ارتبطت بنظرية التقدم تنتج علما اجتماعيا دقيقا فى نظرياته وصحيحا فى أحكامه مثل باقى العلوم الطبيعية

اضاف مبادىء جديدة للنظريات السياسية بما كتبه عن فلسفة التاريخ اذ تناول فيها الادوار الثلاثة التى تمر بها المدنية والحضارة وهى تنمو وتتقدم وقال إن الدور الاول هو الدور الدينى والعسكرى وفيـه لعبت القوة فى الحياة دوراً مهما، وكان الغزو والفتح غاية الجماعـة البشرية، وكان الرق أساس الانتاج، وانتجت الصناعة ضروريات الحياة، وكانت نظرية التفويض

الالهى هى النظرية التى صحبت هـذا الدور . أما الدور الثانى فكان دور تقـدم الصناعة وظلت فيه الروح العسكرية قائمة ولـكنها كانت تضعف بتقدم الصناعة ، وحلت العبودية الاقطاعية أو العمل الحر محل الرق ، وكانت المنافسة الاقتصادية هى أهم أسباب الحروب ، وكان هذا الدور دور انتقال وثورة من أجل الحرية ، وسادت فيها نظريتا العقد الاجتماعى والحقوق الطبيعية ، ثم جاء الدور الثالث وهو الدور العلمى والصناعى وفيه ابتدأ الانسان يتغلب على القوى الطبيعية ، ويكيف انتاجه حتى يسد حاجاته ، وشغلت المسائل الاجتماعيـة الافكار بدلا من المسائل السياسية ، وامتاز هـــذا العصر بالفلسفة الايجابية . وكان كومت يعتقد بأن الحياة الاجتماعية نشأت من ميول الانسان الاجتماعية انانية كانت أو غير أنانية ، وكانت الاسرة الوحدة الاجتماعية التى تكونت منها الجماعات البشرية ، وأن الحـكومة ضرورية لتنظيم وتوزيع الوظائف والمجهودات اللازمة للنظام الاجتماعى ، واتفق مع هوبز فى أن الحـكومة تستند على القوة المـادية ، ولـكنه اعترف بفضل المراقبة بوساطة القوى العقلية والخلقية والدينية ، ثم وضع على رأس النظام الذى وصفه دينا جديداً وطائفة من رجال الدين ، وانتقد الميل الدينى الذى اشتهر به سنت سيمون انتقاداً شديدا

اتخـذ كومت علم الحياة أساسا لدراستـه الاجتماعية ، واعتبر الدولة كائنا حيا ، وأوجد أوجه للشبه بينها وبين الاشياء الحية الاخرى ، وقال إن الوظائف والاعضاء التى توجد فى النبات وترقى فى الحيـاة الحيوانية تكمل وتبلغ غايتها فى النظام الاجتماعى . وشبه التقـدم الاجتماعى بالنمو البشرى الاخر ، وقال إن الامراض الاجتماعيـة التى تنتاب البناء الاجتماعى مثلهـا

مثل الامراض التى تنتاب أى كائن حى آخر، وقد اعتبر علم الاجتماع وعلم الحياة فرعين لعلم واحد

ظهرت فكرة النشوء والارتقاء فى منتصف القرن التاسع عشر، وساد الاعتقاد بأن التطور ينتج التقدم. وعنى علماء الاجتماع ببحث هذه النظرية وتحليلها، وكان هربرت سبنسر (Herbert Spencer) (١٨٢٠-١٩٠٣) فى مقدمة الذين كتبوا فى هذا الموضوع، ولقد كان عالما ضليعا اشتهر بمولفاته القيمة وآرائه الثمينة فى الاجتماع والسياسة والتعليم، ابتدأ كتاباته السياسية ببعض الآراء فى حقوق الفرد متأثرا بالبيئة الحرة التى قضى فيها أيام شبابه الاولى، وكان مغرما بدراسة علم الحياة منذ نشأته وتأثر بنظرياته تأثرا كبيرا، وعرف من قراءة مؤلفات كولردج رأى الكماليين الالمان القائل بقوة الحياة القدسية، وكان من المؤمنين بمبدأ تطور الدولة وبحيويتها وقد لجأ الى العلوم الطبيعية يستعين بها لتأييد نظرياته فى الفردية، ووجد النقاد مطاعن شديدة يوجهونها لما كتبه على الرغم من غزارة مادته وقوة منطقه، وجمعت كتاباته بين مبدأ الماديين القائل بأعظم سعادة لأكبر عدد ومبدأ الحقوق الطبيعية، وأضافت اليهما المبدأ القائل بأن الجماعة كائن حى نمت وتقدمت على حسب مبدأ التطور، ووجد سبنسر صعوبة كبيرة فى التوفيق بين الحقوق الطبيعية للفرد والوحدة الحية للجماعة البشرية، واضطر لذلك على ان يميز بين الوحدة الاجتماعية والوحدة الحية، ولكنه مثل الماديين لم يميز بين الدولة والجماعة بصفة عامة، واعتبر الجماعة وحدة حية تماثل مخلوقا حيا، واعتبر نظمها الحكومية نمت وتقدمت لغرض خاص بطريقة التطور، وازن بين الاعضاء الرئيسية للجماعة ووظائفها وبين أعضاء الجسم الانسانى ووظائفها، وأبان أوجه الشبه بين الوحدتين، الجماعة والجسم: وقال إن النظام السياسى له وظائف مباشرة وأخرى مانعة، وذلك بغية الوصول الى

اغراض عامة ، وأن الدفاع عن الدولة ضد الاعتداء الاجنبي من أهم الوظائف التى يقوم بهـا ، و يليه فى الخطورة منع الاعتداء على الافراد من الوجهة الداخلية ، ودافع عن مبدأ الحقوق الطبيعية ، وقرر مبدأ الحرية للفرد يفعل حسب مايشتهى على شرط الايعتدى على الحرية المساوية الممنوحة للآخرين و اتفق مع مل مخالفا بنتام وطلب توسيع مبدأ « اتركه يعمل » فى المسـائل السياسية كما هو مطلق فى المسائل الاقتصادية ، ويجب على الدولة أن تقصر عملها وتحددها فى المسائل الضرورية ، لانها اذا وسعت نفوذها وتدخلت فى الشئون فأنها تقف فى سبيل التطور الطبيعى للجماعة ، وتمنع التقدم المنشود و تعرقل سيره ، وكره النظام المركزى فى الحكومة و وصفه بعـدم المرونة والركود ، وقرر أن عمل الحكومة هو أن تضمن للفرد الحيـاة والحرية حتى يسعى للحصول على مايسعده ويزيد فى رخائه ، وخالف الكماليين وقال إن الدولة لاحياة لها وليس لها شخصية مستقلة قائمة بذاتها واعتقد أن قانون النشوء والارتقاء الذى يحكم حيـاة الجماعة سيؤدى الى اختفاء الحكومة تدريجيا ، كما اختفى النظام العسكرى الاجبارى وحل محله النظام الصناعى الاختيارى المؤسس على التعاون ، وقرر أن الحرب أصبحت غير مفيدة فى الوقت الحاضر كما كانت قديما فى ادوار التطور الاولى التى مر بها الانسان ، واذا ما اختفت الحروب أصبح وجود الحكومة غير ضرورى ، ونظر الى اضمحلال نفوذ السلطة التنفيذية فى المستقبل ، واعتقد فى ازدياد خطورة شأن المجالس النيابية المنتخبة ، واحلال نظام اللامركزية محل نظام المركزية الذى انتشر فى عصره

كانت مؤلفات سبنسر محبوبة فى انجلترا وأمريكا ، واقبل عليها القراء اقبالا شديدا وكان لها اثر عظيم فى النظرية الاجتماعية ، ومال اصحاب المذهب

العلمى فى انجلترا بعده الى التميز بين التطور الاجتماعى والتطور الحيوى ، وقرر داروين وهكسلى وولاس بأن نظام الحياة الطبيعية مخالف للنظام الخلقى للجماعة البشرية ، ولم يحاول داروين تكوين فلسفة اجتماعية . اما هكسلى فقد ميز بين الفلسفة الاجتماعية والعلوم الطبيعية وفى بعض الاحايين اثبت تعارضهما وكان من انصار ازدياد السلطة الحكومية وتوسيع دائرة اختصاصها

ظهر فريق من الكتاب بعد ذلك طبق مبدأ النشوء والارتقاء على الاخلاق ، وقرر ان التطور نظام روحانى فى عالم الارادة البشرية الروحانية . وهو نزاع بين المبادىء الخلقية المتنافسة وبقاء الاصلح منها للاحوال السائدة ، ونظر هؤلاء الكتاب فى سلوك الرجال من الوجهة الخلقية ، وطبقوا المبادىء الخلقية على الامور السياسية والعلاقات الدولية . ثم ظهر فريق آخر من الكتاب عدل نظرية الدولة بصفتها كائنا حيا ونادى باستحالة الشبة الكامل بين الدولة والفرد الحى ، ولكنه اعترف بانها وحدة حية ، وانه لا توجد نظرية اخرى تفسر طبيعة الدولة ومنشأها تفسيرا واضحا غير تلك النظرية

تناول كتاب كثيرون فى قارة اوربا هذه النظرية وبحثوها وناقشوا مبادئها ، واكد بول للنفلد ان الدولة كائن حى حقيقة ، وانها تملك جميع الصفات التى تميز الاشياء الحية عن غيرها من الاشياء غير الحية ، وقرر ان الحكومة المركزية برهان على تقدم التطور السياسى ، وقال ان الدولة بهذه الصفة عرضة للمرض والانحلال مثلها مثل الافراد . وان المحرضين السياسيين اصحاب المآرب الذاتية من عوامل الخطر التى تهدد كيان الدولة . اما البرت شفل فأنه أثبت فى كتاباته اوجه شبه كثيرة بين الجماعة البشرية والكائنات الحية الاخرى ، وقال إن الدولة تمثل العضو المركزى للادارة الاجتماعية والسلطة الاجتماعية ، وبوساطتها تصل الامة الى الوحدة والفردية ، وقرر

ان الدولة القومية هى اسمى ماوصل اليه التطور الاجتماعى . هذا وقد كتب كل من رينه ورمز والفرد فويه كتابة فى هذه النظرية لاتخرج فى معناها ومنباها على ما كتبه غيرهما من الكتاب والعلماء فى هذا الصدد ، غير انهما مجدا الدولة ورفعاها فوق الفرد وايدا مبدأ التضحية الفردية فى سبيل نصرتها والعمل على ترقيتها وتقدمها

اعتنق الكتاب نظرية الدولة بصفتها كائنا حيا وهم مدفوعون بعوامل كثيرة : منها انهم ارادوا معارضة النظريات التى اعتبرت الدولة نظاما صناعيا من عمل الانسان ، ومنها انهم ارادوا تعظيم الروح القومية ، وتلقين الشعوب معنى الوطنية ومبدأ التضحية ، ومنها انهم ارادوا تطبيق الاساليب العلمية على الميدان الاجتماعى حتى يوحدوا فروع العرفان ، وقدوصل هؤلاء وهم يبحثون ويدللون الى مبادىء كثيرة أضافت مكاسب جديدة الى العلوم السياسية ، ولكن يؤخذعليهم انهم تطرفوا فى القول وبالغوا فى كيفية اثبات اصول هذه النظرية ، حتى قام فريق آخر من الكتاب ووجه اليهم مر الانتقاد مبرهنا على فساد آرائهم وخطأ قواعدها واصولها ، ومعارضا مبدأ تمجيد الدولة وتصغير شأن الفرد ، وقرر ان الدولة انما وجدت للعمل على اسعاد اعضائها من الافراد ، ويجب الا ينسى الكتاب هذه الغاية مهما حاولوا ان يبرهنوا على صحة نظريات ومبادىء جديدة

الباب الرابع والعشرون

نظرية الدولة التعاهدية

١ . نشوء الفكرة التعاهدية وتقدمها :

كان السياسيون يميلون دائما فى اثناء التطور السياسى الى توحيد الوحدات السياسية المتشابهة فى التكوين والجنسية واللغة والدين وربط بعضها بالبعض الآخر ، ولكن كان الميل الى عدم التوحيد يظهر واضحا من آونة الى اخرى فى الازمنة المختلفة ، ولقد نشأ توحيد الدول اما نتيجة لمجهودات الولايات القوية التى اغارت على جاراتها واستولت عليها وضمتها اليها ، واما عن ميل الولايات الضعيفة التى رغبت فى الانضمام الى جاراتها لغرض الدفاع والمصلحة المشتركة ، وكانت الحكومة التى نشأت عن هذا التوحيد على نوعين اساسيين ، كان النوع الاول نتيجة للاندماج الكامل الذى تم بين الوحدات المختلفة حتى تكونت منها وحدة كبرى ذات نظام واحد ونشأ هذا الاندماج والنظام فى بعض الاحيان عن ميل اختيارى بين الوحدات وتم بسلام بينها بفضل تقدم الروح القومية ونموها ، كما حدث قديما فى انجلترا واسكتلندا وفى تكوين دولة ايطاليا فى العصر الحاضر ، ولكنه نشأ فى معظم الحالات نتيجة للغزو والفتح كما حدث فى تكوين الامبراطورية الرومانية والدولة الفرنسية ، فان هاتين الدولتين اغارتا على ماجاورهما من الشعوب ، وبسطتا عليها نفوذهما من غير نظر الى رغبة تلك الشعوب أو مراعاة شعورها ، وأصبحت الوحدات فى كلتا الحالتين اجزاء ادارية فى

الوحدة الكبرى، وخضعت للسلطة والحكومة المركزية

أما النوع الثانى فقد نشأ عن الجنسية أو الموقع الجغرافى بين ولايات رغبت فى التوحيد، فتوحدت وخضعت لحكومة مركزية انشأتها لهذا الغرض، ورضيت برقابتها عليها فى بعض الشئون ولكنها احتفظت بحكوماتها لتدير شئونها فى امور معينة، فاذا احتفظت الوحدات الفردية بسلطتها العليا وسيادتها واعتبرت الحكومة المركزية وكيلة عنها كانت الدولة اتحادية، اما اذا كونت الوحدات المختلفة دولة واحدة ذات سلطة عليا لها دستور يبين حدود الحكومة المركزية وتوزيع السلطة بينها وبين الحكومات الاخرى كانت الدولة تعاهدية

انتشر النوع الاتحادى بين مدن الولايات الاغريقية قديما، وكذلك بين المدن الايطالية، وساد فى القرون الوسطى وان الدولة الرومانية المقدسة خير مثل يعطى لهذا النوع، وظلت الولايات السويسرية والهولندية تتبع هذا النظام من الحكم مدة اجيال طويلة، وهكذا كانت حال الولايات الامريكية عقب استقلالها والولايات الالمانيه بعد مؤتمر فينا، ويعتبر الاتحاد علاقة دولية نشأت حكومته على مقتضى اتفاقات بين الدول المستقلة المختلفة، وأن عصبة الامم الحالية هى أهم مايوجد من هذا النوع فى الوقت الحاضر

تكونت الولايات المتحدة الامريكية وخضعت لنظام حكومى على مقتضى دستور سنته فى سنة ١٧٨٩، واتحدت المقاطعات السويسرية واتبعت نظاما حكوميا على مقتضى دستور سنته فى سنتى ١٨٤٨ و ١٨٧٤، وتأسست الامبراطورية الالمانية بمقتضى دستور سنة ١٨٧١، وظهر بتكوين هذه الدول النوع الثانى وهو الحكومات التعاهدية. ويتضح مما تقدم ان

الدول التعاهدية تتميز عن الاخرى « بأنها مكونة من جماعات سياسية لكل منها دستورها وشكل حكومتها، ولها سلطان معين فى مسائلها الداخلية، وان لها حكومة مركزية ودستورا مركزيا لادارة شئونها المشتركة ، وتختلف عنها فى العلاقة اذ العلاقة بين الدول المكونة للدولة الاتحادية هى علاقة دولية ، بينما علاقات الولايات المكونة للدولة التعاهدية هى علاقة داخلية ، ومن الوجهة الدولية هى حكومة مركزية تقبض على أزمة المسائل المشتركة ، ولا يحق لاى ولاية الانفصال عن الحكومة المركزية . والحكومة المركزية فضلا عن اختصاصها وحدها بالمسائل الخارجية فأنها تختص أيضا بالنظر فى طائفة كبيرة من المسائل الداخلية التى ينص دستورها على اختصاصها بها نظرا لمايعود من الفائدة على جميع اعضاء الدولة التعاهدية . وتتميز أيضا عن الدولة الاتحادية بأن الدولة التعاهدية ذات سلطان واحد ، اما الدولة الاتحادية فيتعدد السلطان فيها بقدر عدد الدول المنضمة للاتحاد»

٢ — النظريات الامريكية فى الحكومة التعاهدية :

كان الميل شديدا الى التوحيد بين الولايات الامريكية الثلاث عشرة فى الايام الاولى لحرب الاستقلال ، ولكن لما تم انفصالها عن جسم الدولة البريطانية واستقلت خمدت الروح القومية قليلا ، وظهرت روح الغيرة والمنافسة بين الولايات فى مواد قانون الاتحاد الذى سن عام ١٧٨١ ، ولكن عجزت حكومة الاتحاد عن ادارة الشئون على الوجه الاكمل فتشجعت الروح القومية مرة أخرى ، وطلب الزعماء حكومة مركزية قوية ووحدة قومية ، وفى الوقت عينه خشيت نتائج التوحيد وارادت الاحتفاظ بكيانها السياسى ، وقال الكتاب السياسيون فى ذلك العصر إن الحكومة الذاتية المحلية معناها الحرية ، والحكومة المركزية تسير نحو

الاستبداد ، واختلفوا فيما بينهم على مقر السلطة العليا فقال بعضهم إنها مستقرة فى الشعب مجتمعا ، وقال البعض الآخر إنها فى الولايات منفصلة وعرف الامريكان فى ذلك الوقت انهم يكونون نوعا جديدا من الحكومة وعرفوا انه ليس اتحاديا ولا دولة قومية بل « جمهورية مركبة » بسلطة موزعة بين الولايات والاتحاد ، وساد مبدأ السلطة الموزعة نحو جيل من الزمن فى امريكا بعد صدور الدستور الامريكى والعمل به ، واقترح انصار المذهب التعاهدى مبدأ توزيع السلطة وايدوه ،وانتشر الاعتقاد بان الولايات تنازلت عن جزء من سيادتها واحتفظت بالباقى ، ولم تكن الدولة ولا الولاية لها سيادة عليها بل كان كل منهما مقيدا ، وقررت المحكمة العليا « أن الولايات المتحدة لها السلطة العليا فيما يتعلق بالسلطات الحكومية التى تنازلت عنها الولايات ، وان الولايات لها السلطة العليا فيما يتعلق بالسلطات الحكومية التى احتفظت بها » وقال جيمس مديسون (James Madison) « ان من الصعب ان نبحث فى نظام الحكومة المركب فى الولايات المتحدة من غير ان نعترف بمبدأ توزيع السلطة العليا » وكان الامريكان يكرهون نظرية الكتاب الاوربيين فى السلطة العليا المطلقة . واعتقدوا ان توزيع السلطات الحكومية بين الولايات كافل للحرية وضامن لها ، وقد تأثر الكتاب فى أوربا بهذا المبدأ . وقبل دى توكفيل فكرة سلطتين منفصلتين تكون فى الاتحاد واحدة وفى الولايات اخرى ويمثل الاولى مجلس النواب ويمثل الثانية مجلس الشيوخ ، وقال إن هذا النظام يصلح لدولة منعزلة مثل دولة الولايات المتحدة ولكنه غير صالح للدول العسكرية فى اوربا

استخدم الكتاب نظرية العقد الاجتماعى لمعارضة هؤلاء الذين

أرادوا منح الولاية الحق لترفض او تقبل ما تسنه الحكومة القومية من قرارات، وقالوا ان الحكومة تستمد سلطتها من رضا المحكومين وان الاتحاد تكون بتعاقد، اذ تعاقدت الولايات على ان تكون حكومة قومية، وربط العقد الجميع وعلى ذلك كان للأكثرية الحق فى تفسير مواد العقد دون غيرها، ولا يحق لولاية منفردة ان تنسحب الا برأى الجميع ولما اختلف الامريكان فيما بينهم على مسألة الرقيق واستخدامه اختفت نظرية السلطة الموزعة، وحلت محلها نظرية سلطة الدولة العليا وسيادة الروح القومية على غيرها من الميول الذاتية، ولكن ظلت اقلية تنادى بحقوق الولاية وتطالب بها من اونة الى اخرى، وقررت ان الولايات مثلها مثل الافراد تملك حقوقا طبيعية ولها الحق ان تنسحب من التعاقد ومن الاتحاد ان ظلمت او اضطهدت او استبدت الحكومة القومية مخالفة العقد، وقد أيد هذا المذهب فريق من الكتاب، وصدرت به قرارات فى أزمنة مختلفة مثل قررات فرجنيا سنة ١٧٩٨ و ٩٩، وقرارات مؤتمر هرتفورد سنة ١٨١٥ ولكنه بلغ غايته فى الكتابة والمبادىء التى قررها جون كلهون (John C. Calhoun) (١٧٨٢-١٨٥٠) اذ عارض نظرية العقد الاجتماعى ومذهب توزيع السلطة، وقال إن الحكومة قامت طبيعيا لتكبح جماح الميول الذاتية عند الافراد، وسنت الدساتير المسطورة لتكبح جماح الميول الذاتية عند الحكومات، وان السلطة العليا فى الولايات المتحدة مستقرة فى الشعب فى الولايات منفصلة وممثلة فى مؤتمراتها الدستورية، وكانت الولايات فى الاصل صاحبة السلطة العليا، وكونت الاتحاد وتنازلت عن شىء من سلطتها، ولكنها تستطيع استرداده فى أى وقت شاءت، ولها ان تقرر ايضا سيادتها العليا وتنسحب من الاتحاد اذا ارادت، وانكر

كلهون واتباعه وانصاره ان السلطة العليا هى مجموعة سلطات موزعة ، واعتبروها انها ارادة الدولة ولا يمكن توزيعها ، وعلى هذا المبدأ قال إن الولايات لا تستطيع ان تتنازل عن جزء من سلطتها وتحتفظ بالباقى ، وكان يخشى استبداد الأكثرية التى تنتج من السلطة الشعبية المطلقة ، وطلب تقييد السلطة الحاكمة ، واعطى لكل ولاية الحق فى ان ترفض اى قرار للحكومة التعاهدية الا اذا ناصرها ثلاثة ارباع الولايات ، فعليها ان تقبل القرار او تنسحب من الاتحاد

عارض انصار النظرية القومية التى قامت تنقض مبدأ « حقرق الولايات » مبدأ توزيع السلطة العليا . وقالوا إن الدستور ليس اتفاقا بين الولايات ، ولكنه قانون سنه الناس جميعا فى طول البلاد وعرضها ، وهو اسمى قانون فى الدولة ، ولم يكن الاتحاد علاقة نشأت عن معاهدة يمكن نقض شروطها بل هو اتفاق لا ينقض ولا تستطيع أى ولاية أن تخرج عليه الا إذا ثارت ، واشتهر من هؤلاء الكتاب القاضى جوزف ستورى (Judge Joseph Story) ودينال وبستر (Daneil Webster) وفرنسس ليبر ، ولما نمت الروح القومية فى اوربا وتوحدت ايطاليا وألمانيا تقوى هذا المذهب أيضا فى أمريكا ، ومال الكتاب الى فحص العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تكون حياة الدولة

كتب علماء آخرون بعد ذلك أمثال برجس وولسون فى الدولة التعاهدية ، وقرروا نظرية السلطة القضائية العليا التى لا تتجزأ وتكون مطلقة ، وكتبوا فى طبيعة الدستور الامريكى القانونية ، وميزوا بين الدولة والحكومة ، واعترفوا بامكان توزيع السلطات الحكومية بين الولايات والاتحاد ، وقالوا إن المبدأ التعاهدى هو وسيلة من وسائل الحكم اذ انه نظم الدولة ومن

ورائها الحكومة بوساطة دستور لا يمكن تعديله بالطرق القانونية العادية، وحرسه ضد الاعتداء الحكومى بوساطة المحاكم العليا التى لها الحق فى تقرير عدم دستورية القوانين أو دستوريتها

٣ ـ النظريات الاوربية فى الحكومة التعاهدية :

سبق الحكومة التعاهدية فى كل من سويسرا وألمانيا نوع من الحكومة الاتحادية . احتفظت فيها كل ولاية بسلطتها العليا وسيادتها ، وقد أطلق على حكومة الاتحاد الالمانية التى تكونت بعد مؤتمر فينا فى سنة ١٨١٥ اسم « الاجتماع الدولى » ، وقرر الدستور السويسرى الذى صدر عام ١٨٤٨ ان المقاطعات المختلفة لها سلطتها العليا ، لان الدستور التعاهدى لم يعين هذه السلطة ولم يقيدها باى قيود . وكانت روح الفردية للولايات قوية فى كلتا الدولتين ، ووقفت حجر عثرة فى سبيل تقدم نظرية السلطة العليا المطلقة للدولة ، ونادى جورج ويتز (Georg Waitz) المؤرخ الالمانى بنظرية السلطة المجزأة ، وقرر أنه قد يوجد سلطتان فى الدولة كل تكون عليا فى حدود معينة خاصة بها ، فتكون السلطة المركزية رئيسية فى دائرة اختصاصها ونفوذها ، وتكون حكومات الولايات كذلك ، واعتنق هذا المبدأ كثير من الكتاب فى سويسرا وألمانيا واعتبروه حلا مرضيا يوفق بين روح القومية والوطنية المحلية ، ولكن الحوادث قضت على هذه النظرية فى ألمانيا كما قضت عليها فى امريكا اذ توحدت المانيا وسويسرا وتقدمت كل منهما ، وتقوت الحكومة المركزية نتيجة لذلك ووجد من الضرورى تعيين العمل التشريعى والادارى لكل من الحكومات المركزية والمحلية وتقدم المبدأ القائل إن السلطة العليا تستقر فى الهيئتين التى تستطيع ان

تعين اختصاص الحكومات المختلفة ، وكانت هذه الهيئة هى الهيئة التى تشرع الدستور وتسنه ، واعتبرت اسمى من الحكومتين المركزية والمحلية ، وهى التى تعين لكل عضو من أعضاء الحكومة دائرة اختصاصه ونفوذه ، وقد ناصر هذه النظرية جورج ماير (Georg Mieyer) والبرت هنل (Albert Haenel) وبول لابند (Paul Laband) ، وبفضل مجهوداتهم قضى على نظرية السلطة الموزعة ، وجعلت سلطة الاتحاد فوق كل سلطة أخرى . هذا وقد عدلت هذه النظرية بظهور فريق آخر من الكتاب قال إن السلطة العليا معناها أن الدولة تتقيد قانونا بارادتها دون سواها ، واقر تعيين سلطة الهيئة التشريعية بنصوص يجب سنها فى الدستور ، وأقر أيضاً تعيين هذه السلطة بوساطة الاتفاقات الدولية ، وكان يميل الى معاضدة السلطة المركزية فى الدولة التعاهدية

ان نظرية حقوق الولايات وجدت لها أيضاً انصارا فى المانيا ، إذ هاجم ماكس سيدل (Max Seydel) متأثرا باراء كلهون نظرية السلطة الموزعة ، وقال إن ما يسمى بالدولة التعاهدية اما أن تكون دولة موحدة اختفت فيها السلطات السابقة ، واما ان تكون جمعية من الدول صاحبة السلطة والسيادة وقرر أن السلطة ضرورية للدولة وأنها بطبيعتها لا تتجزأ ، وقد افاد بقوة حججه تقدم الفكرة القومية فى المانيا

اكتسبت النظريات السياسية مكاسب جديدة هامة من الافكار والمبادىء التى نشرها الكتاب عن السلطة العليا ومعناها وهم يكتبون عن تكوين الدول التعاهدية فى أوربا ، ومن هذه المكاسب ظهور الفكرة القائلة إن السلطة العليا والدولة غير مرتبطتين ارتباطا لا انفصام له ، وكان الكتاب منذ بودان يقولون إن السلطة العليا من المميزات الضرورية التى تتميز بها الدولة ، ونادى بها الكماليون الالمان الذين مجدوا الدولة وعظموا

شأنها ، ولما تكونت الدولة التعاهدية ساد الرأى بان هذه الدول التى كونتها فقدت سلطتها العليا ، وظهرت فكرة الدولة التى ليس لها سلطة عليا ، وعرفت الدولة بأنها جماعة سياسية لها سلطة للقيام بوظائفها الحكومية على حسب دستورها وقوانينها ، وقد تكون مستقلة صاحبة سيادة اذا لم تخضع لسلطة اسمى ، أو ليس لها سيادة اذا تقيدت بسلطة سياسية أعلى ، ودخلت ولايات الدولة التعاهدية ضمن هذا النوع من الدول ، وكانت هذه الفكرة مفيدة إذ عينت وحددت مركز الوحدات السياسية غير المستقلة تماما فى اوربا مثل دول البلقان واماراتها ، وكانت أيضاً مفيدة فى القانون الدولى لان فكرة أن الدولة مستقلة داخليا وخارجيا ولها السلطان المطلق والسيطرة العليا فى كل شئونها كانت غير عملية عند التطبيق فى المسائل والعلاقات الدولية ، وكان المشترعون فى القانون الدولى يميلون كثيراً الى الاعتراف بنظرية الدولة التى ليس لها سيادة عليا ، وقرروا أنه لا توجد جماعة مستقلة تمام الاستقلال عن الجماعات السياسية الأخرى او تكون لها سلطة عليا مطلقة ، واعتبروا السلطة العليا مجموع سلطات اذا أخذ بعضها لا يضر بسيادة الدولة ولا يفقدها استقلالها ، وان سلطتها العليا هى سلطة نسبية فى علاقاتها الخارجية ، وميزوا بين السلطة فى مظاهرها الداخلية والخارجية ، وقالوا إن السلطة الداخلية تبحث فى علاقة الدولة بأفرادها وجماعاتها داخليا ، أما السلطة الخارجية فهى التى تبحث فى علاقاتها مع غيرها من الدول ، وقرروا أن الدولة قد تملك السلطة الداخلية والخارجية ، وقد تملك احداهما فقط . هذا وقد اضطر الكتاب أن يمحصوا مرة ثانية نظرية السلطة العليا بسبب ظهور نوع جديد من الدول وهى الدول المحايدة ، والدول التى تحت الحماية والمستعمرات المستقلة والدول التى هى أعضاء فى دولة تعاهدية الى غير ذلك من المؤسسات السياسية الجديدة

الباب الخامس والعشرون

نظريات القومية ، والتوسع الامبراطورى ، والدولية

١ — نظرية القومية :

فى أثناء القرن التاسع عشر تقدمت النظريات السياسية بفضل ما استفادته من آراء الاحرار الذين طالبوا بالدستور ، ثم من آراء أولئك الذين عملوا على تحقيق مبدأ القومية والشعوبية ، اذ أراد الاحرار ان يحصلوا لكل دولة على دستور مسطور ومجلس نيابى ودرجة عظيمة من الرقابة الشعبية على اعمال الحكومة وادارتها ، واقترنت هذه الحركة فى النصف الاول من القرن المذكور بحركة الفردية ، وطلبت من الحكومات تقرير قوانين الحقوق ، ورغبت ان تتخلص من الرقابة والتدخل الحكومى ، وفى النصف الثانى ظهرت الحركات الاشتراكية لتنظيم المصلحة العامة ، أما انصار الحركة القومية فقد طالبوا باستقلال الدول صاحبة السيادة ، وأدت هذه المطالبة الى الفردية فى العلاقات الدولية ، وقد نشأت الفوضى الدولية عن اطلاق العنان للدول والقوميات فى مضمار الاستعمار والتجارة ، وضج الكتاب من جراء هذه الحالة وعملوا جهدهم على احياء الفكرة الدولية ، والتنظيم العالمى والقانون العالمى

نشأ عن ارتباط فكرة السلطة العليا بنظرية الحقوق الثورية مبدأ القومية والشعوبية ، وطالب الشعوب فى الدول المستقلة حق الرقابة على اعمال حكوماتهم ، ونادى الكتاب بالرأى القائل إن كل فريق من الناس امتاز بشعوره وخلقه القومى له الحق فى تقرير مصيره السياسى . ثم ان

الألمان اصحاب النظرية التى قررت ان الدولة كائن حى امثال ويتز وستهل وبلانتشلى ايدوا هذا الرأى وشجعوه بالحجج القوية والبراهين الدامغة. هذا وقد نشأت الخلافات القومية منذ حركة النهضة العلمية، وانقسمت الشعوب الاوربية الى أمم قومية بفضل العوامل الجغرافية واللغوية والاقتصادية التى ظهرت فى أثناء القرن الخامس عشر، وكان مكيافلى اول مناد بالمبدأ القومى بمعناه الحديث، إذ كان يرغب فى ان يرى مدينته ولاية ايطالية مستقلة، وكان يتمنى ان يرى دولة ايطالية موحدة تكون قادرة على صد هجمات الفرنسيين والاسبان المتبربرين. ولما جاءت النهضة الدينية شجعت الاختلافات بين الامم، وتقوت بها الفكرة القومية إذ رغبت الشعوب التى حصلت على تقرير مصيرها فى الامور الدينية ان تنال هذا الحق فى تقرير مصيرها السياسى، وان نهوض الروح القومية فى الجمهورية الهولندية كان أساسه النهوض الدينى، وتحولت الجماعات الشعبية التى اشتركت فى الحياة وفى العادات والتقاليد واللغة والدين الى امم تطلب استقلالها، واتمام وحدتها وتعمل على تقوية قوميتها

ظل الشعور بالقومية خفيا يخالج النفوس والافئدة حتى انتهى القرن الثامن عشر، ولما تجرأت بولندا فى سنة ١٧٧٢ ظهر هذا الشعور حقيقة سياسية، ونادى به الخطباء امثال باترك هنرى وتوماس بين فى أثناء الثورة الامريكية، وقال جفرسون فى اعلان الاستقلال الامريكى إن الشعب يتبوأ بين امم العالم مكانا مستقلا مثل الشعوب الأخرى، وهو المكان الذى منحته إياه القوانين الطبيعية والقدرة الالهية، وقال هملتون إن كل أمة لاتملك حكومة قومية تكون تعسة ذات منظر مؤلم، ولما حاول نابليون أن يسود أوربا نهضت الشعوب وقاومته ونشطت الروح القومية. وشعر

الفرنسيون بالعزة القومية والمجد الوطنى بوساطة انتصاراته العسكرية وانهزاماته وتضحياته، وايد مؤتمر فينا التقاليد التاريخية والقومية عند الشعوب واظهر احتراما للرغبات الشعبيةوهو يعدل الحدود ،ولكنه خالف هذا المبدأ عند التطبيق العملى ، وقامت الحروب والثورات من أجل الاستقلال القومى والوحدة القومية فى أثناء الخمسين سنة التى تلت هذا المؤتمر ، وأيد الاحرار فى طول أوربا وعرضها اليونان فى ثورتهم ضدالدولة العثمانية فى سنة ١٨٢١ ، وعطف الامريكان عليهم ، واظهر البلجيكيون هذه الروح وهم ينفصلون عن هولندا فى سنة ١٨٣٠ ، وحاول البولنديون الانفصال عن روسيا والاستقلال بدولتهم فى سنة ١٨٣١ ، وكانوا مدفوعين بشعور الوطنية والقومية ، وهبت أوربا ثائرة فى سنة ١٨٤٨ اما طالبة الاستقلال والانفصال وأماطالبة توحيد الامارات والولايات التى ترتبط برباط الجنسية والتقاليد التاريخية ،وأصبحت فكرة القوميةنظرية سياسية مقررة بعد هذا العام ، وقامت الدول والشعوب تعمل على تقرير مصيرها السياسى

نجحت الفكرة القومية منذ سنة ١٨٧٠ نجاحا باهرا، واستطاع بسمارك بفضل سياسة الدم والحديد توحيدالمانيا ، ونجح كافور بفضل اساليبه السياسية والحربية فى توحيد ايطاليا ، واكتسب المجريون من النمسا قسطا وافرا من الاستقلال الذاتى ، وكانت الامانى القومية التى لم تتحقق من الاسباب الهامة التى ادت الى الحرب العظمى الاخيرة ، وعدل صلح فرساى فى سنة ١٩١٨ خريطة أوربا على أساس نظرية القومية والشعوبية ، إذ استرجعت فرنسا والدنمارك ولاياتها المفقودة،ووصلت ايطاليا الى حدودها الطبيعية ، واتم الاغريق وحدتهم ، واستعادت بولندا استقلالها ، واسس اليوجسلاف والتشكوسلاف دولا لهم ، ووسعت بريطانيا العظمى

الاستقلال الذاتى فى مستعمراتها ، واقامت ولاية حرة فى ايرلندا، واعترفت الى حدما بالامانى القومية فى كل من مصر والهند ، وايدت الحركة الصهيونية ومنحتها وطنا قوميا فى فلسطين ، وعمل وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الاسبق وفنزيلوس وزير اليونان الاكبر ومازريك رئيس جمهورية تشيكوسلوفكيا كل مافى استطاعتهم لمناصرة مبدأ القومية والسعى لتحقيقه وذلك فى المؤتمرات الكثيرة والمفاوضات التى تلت الحرب العظمى

كانت الحركة القومية فى النصف الاول من القرن التاسع عشر حركة ثورية وديمقراطية ،قام بها الاهلون، ولكنها ما لبثت ان اصبحت حركة انشائية فى النصف الثانى من القرن المذكور اشرفت الحكومات على سيرها وراقبتها ، وانقلبت بعد ذلك مهاجمة تستعملها الامم فى الوصول الى حدودها الطبيعية ، وفى لم شعث عناصرها المبعثرة ، وفى بسط نفوذها على غيرها من الشعوب التى هى دونها حضارة ومدنية ونضوجا سياسيا ، فادت الى اشتداد ساعد الحكومات من الوجهة الداخلية ، والى التوسع الامبراطورى والتنافس الدولى من الوجهة الخارجية ، واشترك عدد كبير من الخطباء والكتاب فى مناصرة هذه الحركة والعمل على تحقيقها ، نذكر من هؤلاء فشت وسفينى وبلانتشلى فى المانيا ومزينى فى ايطاليا وكشوت فى المجر ، وبلاكى فى بوهميا ، ورينان فى فرنسا ، واكنيل فى ايرلندا ، وكلهون وليبر وبرجس فى الولايات المتحدة

عنى فريق من الكتاب بالوحدة التى تمت فى الدولة نتيجة تشابه فى الجنسية واللغة والنظم ، ونظروا اليها كأنها وحدة شعبية او مجموعة من الناس ارتبط بعضها ببعض برباط العوامل الحيوية والنفسية ، فقال فشت مثلا إن اللغة ذات اثر فعال فى تكوين الشعب ، وقال إن نقاوة اللغة

الالمانية جعلت الشعب الالمانى اعلى مكانة واسمى خلقا من الشعوب الأخرى التى تتركب لغاتها من عناصر مختلفه ، وان الحركات التى قام بها انصار الجامعة السلافية والجامعة الالمانية اتخذت اصولها وأساسها من اللغة والجنسية ، وقال سفينى إن القانون القومى هو الهام الوحدة الداخلية للجماعة البشرية ، وعنى فريق آخر بتأثير البيئة الطبيعية على الوحدة القومية ، وقال إن القومية هى وحدة جغرافية ، ويجب عليها ان تصل الى حدودها الطبيعية وقرر فشت فى كتاباته الاولى وجوب امتلاك كل امة الحدود التى تجعلها مستقلة استقلالا اقتصاديا ، وقد ظلت هذه الفكرة لها أثر هام فى النظريات السياسية حتى يومنا الحالى . واكد كل من هجل وبرجس خطر شأن الحدود الجغرافية فى تكوين الدولة القومية ، وقامت حركة الجامعة الامريكية على اساس الوحدة الجغرافية والمصالح التجارية اكثر من قيامها على التشابه الجنسى واللغوى

ولقد تأثر الكتاب فى العصر الحاضر بدراسة التاريخ ونظرية النشوء والارتقاء وقيام علم النفس الاجتماعى ، لم يلتفتوا الا قليلا الى تأثير الجغرافية والجنسية ، واكدوا تقدم الوحدة الروحية الناشئة عن التجارب والتقاليد المشتركة ، وعن الوحدة السياسية الوطنية ، وقالوا ان الشعور والارادة هما العناصر الضرورية فى تكوين القومية والحركة الشعوبية ، فقال رينان (Renan) إن الامم تتركب من خليط من الاجناس تتكلم لغات مختلفة واعتقد ان الاشتراك فى المصالح يخلق وحده فى العادات ولا يخلق امة ، وان محاولة الامم الوصول الى حدودها الطبيعية تسبب حروبا لا نهاية لها ، وقرر ان القومية تتكون بسبب اشتراكها فى مصائب واحدة وفى مكاسب ومجد واحد ، وبرغبة فريق من الناس فى ان يعيشوا مجتمعين ويرث عنهم ابناؤهم ماتركوه لهم من التقاليد

ادت علاقة نظرية القومية بوجود اقليات من القوميات الاخرى فى الدولة الى وجهتين متعارضتين من وجهات النظر، فان هذه الاقليات طالبت بالاستقلال الذاتى وحق تقرير مصيرها ، وكانت هذه هى وجهة النظر لهؤلاء الذين ناصروا حقوق الولايات فى امريكا ، والذين طلبوا الانفصال فى المانيا ، ووجهة نظر الوطنيين الارلنديين ، والقوميات الصغيرة فى اوربا بعد انتهاء الحرب العظمى ، واتخذ انصار هذا الرأى نظريات كلهون سلاحا يؤيدون به مطالبهم، اما وجهة النظر الأخرى فقد قررت أن الاكثرية لها الحق من الوجهة القومية ان تجمع وتخضع الاقليات لسلطتها حتى تتحقق وحدة الدولة وتتماسك اعضاؤها المختلفة لتقوى ، وقررستاهل (Stahl) فى المانيا وملفورد (Mulford) فى أمريكا ان محاولة الاقليات لنيل مركز سياسى يعطل سير الدولة وتقدمها الطبيعى ، وقالا إن كل شعب مهما تركب من قوميات مختلفة يعيش فى وحدة جغرافية يكون دولة ، وبررا شرعية محاولة الدول فى المحافظة على وحدتها الداخلية ولوكانت هذه المحاولة رغم ارادة فريق كبير من سكانها . وانكر بعض الكتاب وجود علاقة بين القومية والتنظيم السياسى ، وقالوا إن القومية مثلها مثل الدين حالة من حالات العقل ، وهى شعور وتفكير داخلى . اما الحكومة والقانون فانهما يبحثان فى العلاقات والاعمال الخارجية ، وقرروا الاضرر ينشأ من وجود قوميات مختلفة فى دولة واحدة تخضع لنظام سياسى واحد ، مادامت لاتتعرض الاقليات لاى نوع من انواع الاضطهاد ، واستشهدوا بحالة الرضا والرخاء التى تسود فى سويسرا والولايات المتحدة ، ولم يعطفوا على الرأى القائل باستقلال كل شعب له قومية ، وعارضوا المجهودات التى تبذل لتحقيق هذه الغاية ، وقالوا إن الحركة القومية تسبب تقييد النمو السياسى والغرور

القومى. والمشاكل الدولية، وتخلق الميل عند القوميات الكبرى الى التوسع الامبراطورى على حساب القوميات الصغيرة ، وقرروا ان الافضل للعالم ان ينمى كل شعب ذكاءه القومى مبتعدا عن الاسس السياسية

٢ ـ نظرية التوسع الامبراطورى :

اعتنق الفلاسفة الى درجة كبيرة المبدأ القائل بأن الدولة يجب عليها أن تتسع أو تموت ، ووافقهم على ذلك طبقة رجال السياسة فى الميدان العملى الى حد كبير ، وكان التوسع فى بعض الاحيان نتيجة لسياسة مرسومة مقررة ، كما حدث فى تكوين امبراطورية اسكندر المقدونى ، ولم يكن فى الاحيان الأخرى نتيجة لخطة موضوعة كما حدث فى تكوين الامبراطورية الرومانية والامبراطورية البريطانية ، بل قام وتحقق على الرغم من معارضة فريق قوى من رجال السياسة ، وكانت الدول قديما تتسع وتبسط نفوذها باستعمال القوة حتى تمنع الاعتداء على حدودها ، وتقوى مركزها العسكرى وتفرض الضرائب والجزية على غيرها ، وتنشر دينها وحضارتها ، ونشأ عن ذلك ان تقوت الحكومة المركزية والسلطة المطلقة ، وخضعت الولايات والدول التابعة لارادة السلطة المركزية فى عاصمة الدولة ، وان محاولة نابليون فى تأسيس امبراطورية كبيرة كانت احياء للفكرة القديمة التى رمت الى تكوين دولة عالمية . وفى أثناء القرون الوسطى وجدت فكرة التوسع الامبراطورى ، ولكن كانت الامبراطورية التى تكونت وهمية اكثر منها حقيقية ، وطلب مكيافلى فى نهاية القرون الوسطى العمل على تحقيق مبدأ التوسع الامبراطورى وظهر أنصار هذا المبدأ فى العصر الحديث باتساع نطاق التجارة وانتشار البعثات الدينية فى العالم بعد النهضة الدينية ، ونشطت هذه الفكرة بكشف الدنيا الجديدة ، وشجعها المذهب التجارى فى اثناء

القرن السابع عشر واوائل القرن الثامن عشر ، و بلغت غايتها بتجزئة العالم المتأخر بين الدول الكبرى العظام فى أثناء القرن الماضى ، وكانت نتيجة استعمار الاوربيين لمساحات واسعة غير مستعمرة ، ونتيجة لمجهودات الكنيسة فى التبشير بالمسيحية بين الاقوام الذين لا يؤمنون بها ، ونتيجة للمنافسة التجارية والتسابق فى الاسواق و السعى وراء المادة الاولى واستثمار النقود بعد الانقلاب الصناعى ، ونتيجة لرغبة الدول فى الحصول على مراكز حربية حصينة و محطات بحرية قوية ، وقد نشأ عنها وجود المستعمرات والدول المحمية و الدول المقسمة الى مناطق نفوذ الى غير ذلك مما نراه ماثلا امام اعيننا

ارتبطت فكرة التوسع الامبراطورى الحديثة ارتباطا وثيقا بنظرية القومية ، اذ آمنت بعض القوميات بتفوقها على غيرها من القوميات الأخرى ، ورغبت فى نشر حضارتها بين القوميات الضعيفة ، وارتبطت ايضا بالروح العسكرية اذ ان التوسع تطلب جيوشا و بحريات قوية ، وادرك الجميع خطر شأن الاساطيل البحرية فى الخمسين سنة الماضية ، وتحولت انظار الدول الى التفوق فى الهواء فى العصر الحاضر

قال أنصار هذه الفكرة ان القوى التى تنتجها طبيعية وضرورية ، وان فائدتها عظيمة لأنها تجعل مساحات واسعة تتمع بالسلام والأمن ، وتخضع لقانون واحد ، وان نشر الحضارة المتفوقة ضرورى بين الأمم والشعوب المتأخرة ولو كان ذلك بقوة السلاح والغزو ، ولقد كان الانجليز اكبر الشعوب اتساعا بين شعوب العالم ، ونشأت الامبراطورية الانجليزية بسبب الحصول على حدود منيعة ، وارض تصلح للشعب الانجليزى الذى يتزايد عدده زيادة مستمرة ، وانتشر التجار الانجليز فى أنحاء الارض ومن ورائهم حكومتهم يبغون الرزق ويستعمرون ويضمون الاملاك والدول الى

دولتهم ، وقد ظهر فريق من الانجليز يعارض مذهب التوسع الامبراطورى ويؤيد التوسع التجارى من غير التوسع السياسى ، وكان ريشارد كبدن على رأس هذا الفريق،وكره الماديون وجماعة منشستر امتلاك المستعمرات، وكان الاحرار الانجليز لا يعنون الا قليلا بالمسائل الخارجية ، وعارض غلادستون وزير انجلترا الاكبر فى آخر القرن التاسع عشر مبدأ التوسع التجارى السياسى ، ويعارض بعض الكتاب امثال ح. ا. هبسون (G. A. Hobson) و ل ت هبهوس (L. T. Hobhouse) فى العصر الحاضر فكرة التوسع الامبراطورى معارضة شديدة ، ومع ذلك فان لهذه الفكرة انصارا اقوياء بين رجال السياسة والكتاب اذ عاضدها كرليل فى كتابه الابطال ، وان ماقام به سسل رودس (Cecil Rhodes) فى جنوب افريقية كان من جراء تأثره بكتابه كرليل ، وايد ح . ر . سيلى (G. R. Seeley) المؤرخ الشهير مبدأ التوسع ، وناصر بنيامين كد (Benjamin Kidd) فكرة تغلب الشعوب المتمدينة على غيرها من الشعوب المتأخرة فى الحضارة والمدنية ، وتتجه كتابات الشاعر كبلنج (Kipling) نحو هذا الاتجاه وتناصر نظرية التوسع الامبراطورى

لم تصادف هذه الفكرة هوى فى نفوس الامريكان منذ استقلالهم ، وكان الكتاب لايقرون بقاء جيش عسكرى قوى تحت السلاح ، وعدوه مهددا النمو الديمقراطية وتقدمها ، ومع ذلك اتجهت الولايات المتحدة نحو التوسع وبسط النفوذ فى جهة الغرب والجنوب، وحاربت المسكيك واسبانيا وانتزعت منها جزائر الفلبين فى المحيط الهادى ، وارسل الرئيس ما كينلى (President Mckinley) رسالة الى المؤتمر يقول فيها « ان الحرب اوجدت لنا واجبات ومسئوليات جديدة يجب علينا ان نتحملها ، ونقوم بها كدولة

عظمى منحها الله خالق الامم منذ نشأتها حق قيادة الحضارة وحراستها ، ولقد كان التوسع الامبراطورى فى الولايات المتحدة مدفوعا بعامل تملك الارض فى مبدئه ، ولكنه اندفع حديثا بعامل التوسع التجارى والمالى ، وكان نتيجة « لسياسة الدولار » ، وطبق الامريكان مذهب منرو تطبيقا ماليا وتجاريا وقد عارض هذا المذهب بعض الكتاب فى امريكا ، ووصفوه بانه يؤدى الى زيادة الجيوش والاساطيل ، ويضعف الديمقراطية ويجر الولايات المتحدة الى التدخل فى السياسة الاوربية ومشاكلها ، ولكنه وجد انصارا اقوياء بين كتاب آخرين أمثال جوبه فسك وغيره

وجدت نظرية التوسع الامبراطورى سندا قويا بين الكتاب الالمان فى العصر الحديث ، اذ وجد الالمان بعد توحيدهم ونهضتهم الصناعية ان المساحات والاراضى الزراعية التى تصلح للاستعمار والاتجار قد شغلها غيرهم من الدول ، ولم يبق لهم موضع لائق تحت الشمس يستمدون منه المادة الاولى ويرسلونها اليه مصنوعة ، ولذلك هب الكتاب والمفكرون يطلبون مكانا يتناسب مع زيادة السكان وتقدم الصناعة والتجارة فى البلاد ، ولجأ الالمان الى الجيش والاسطول حتى يحصلوا بوساطتهما على نصيب فى التجارة العالمية

نظر الكتاب السياسيون فى المانيا منذ فشت وهجل الى الدولة نظرة تعظيم وتمجيد ، واعتبروها اسمى نظام وصل اليه التطور الانسانى ، وجعلوا لها ارادة فوق كل ارادة لاترد لها او امر . واعطوها سلطة تنفيذية واسعة النطاق ، وميزوا مصالحها ووضعوها فوق مصالح الأفراد غير مقيدة بالقواعد والاصول الخلقية التى تتقيد بها الافراد او الدول ، وتركوها ترقى مصالحها وحياتها دون غيرها ، وتسعى الى مايوصلها الى المجد وهو غايتها ، ولما ظهرت الروح القومية فى المانيا بعد سقوط نابليون تشبعت بهذه المبادىء واختلطت بها ، ونشأت

نظرية جديدة عنهما تقول إن كل فريق من الناس يكون وحدة جنسية وسياسية عليه أن يشترك اشترا كا الزاميا فى تقدم المدنية والحضارة العالمية، وكان الالمان يعتقدون انهم قوم متفوقون على غيرهم من الشعوب والأمم، وعليهم غرس مدينتهم وحضارتهم بين الشعوب الاخرى، فهبوا نتيجة لذلك واتخذوا خطة هجومية نحو الفتح والتوسع والاستعمار، وعلاوة على ذلك كان فريق منهم يعتقد فى نظرية النشوء والارتقاء بين الدول وبقاء الاصلح منها، وطبقوها فى سياستهم واعلنوا انها مثمرة ومنتجة، ولجئوا الى القوة العسكرية للوصول الى مآربهم، وبرروا شرعية الحروب، وقالوا عنها انها عامل من العوامل المقدسة التى تسبب التقدم البشرى، ولما نجحت سياسة بسمارك «الحديدية والدموية» شجعت هذه الآراء وقوت هذه النظريات، واندفع الالمان يعظمون القوة ويمجدون الحرب، ويصفونها بصفات النبل والشرف، وقالوا إن الدول لاتتبع نظاما خلقيا وهى تتنازع البقاء فى معترك الحياة، وكذلك يجب ان تقاد الحرب فى الميادين لا تراعى عهدا ولا تقيم للفضيلة وزنا، وقرروا إن القوة هى الفضيلة فى العلاقات الدولية، وأن الدول الصغيرة لا حق لهـا ان تتخذ مكانا بين الدول التى تفوقها حضارة ومدنية، وطلبوا اعادة تنظيم اوربا تحت قيادة المانيا وارشادها

اشتهر من الكتاب الذين أيدوا هذه الآراء فريق الحزب العسكرى وكان من انصاره كلوزوتز (Clausiwitz) وبرنهاردى (Bernhardi) وفون درغلتز (Von der Goltz)، وفريق من الاقتصاديين وكان من أنصاره لست وسمبارت (W.Sombart) والفيلسوف نتشى (F.Nietzsche) والبرنس فون بولوف (Prince Von Bulow) والمؤرخ هنريك فون ترتيسك (H. Von Trietschke) (١٨٣٤ - ١٨٩٦)، وقد تأثر هذا

المؤرخ باراء ارسطوطاليس ومكيافلى ، و قال إن الدولة غاية فى نفسها ، وعظم الوحدة القومية و مجد القوة ، وقرر أن الدولة هى اسمى شىء فى الجماعة الانسانية الخالدة ، وإن القوة هى الحق الأعلى ، وإن الحرب هى التى تقرر الحق وغير الحق ، وحرض الالمان على أن يحصلوا على مستعمرات عن طريق الانتصار فى الحرب ، هذا ولقد كانت كتابة الدكتور بول روهرباخ (Dr. Paul Rohrbach) فى نظرية التوسع الامبراطورى الالمانى اكثر اعتدالا من كتابة غيره من الكتاب

مجد المشترعون الألمان الدولة و لكنهم كانوا اقل تطرفا من غيرهم من انصار التوسع الامبراطورى ، وعرفوا الدولة بأنها شخصية قانونية لا تقيدها فى سلطانها قيود غير التى تضعها على نفسها ، وهى مطلقة فى الداخل و الخارج وقرروا أن الحرب وسيلة من وسائل التقدم ومصدر للنظام القانونى ، وقد اشتهر من هؤلاء المشترعين كاتبان وهما ر. فون ارنج (R. Von Ihering) وجورج جلنك (Georg Jellineck)

تدل كتابة ازولد سبنجلر (Oswald Spengler) على حالة الانتقال من الفكرة القومية الى فكرة التوسع الامبراطورى ، اذ قال إن الحضارة الغربية قد وصلت قمتها ، وابتدأت تنحدر عنها ، وان الحركة الحكومية المستقبلة ستكون نوعا من الاشتراكية الامبراطورية المنظمة العملية تحت زعامة الشعب الالمانى و تحت رقابته ، و رفض فكرة السلام العالمى ، وقال إن قوة الامة التى تستطيع ان تظهر ارادتها اكبر شأنا واعز سلطانا من مبادىء العدل و الحق الخيالية . و تناول غيره من الكتاب الروح العسكرية وكتبوا فيها فقال و يتز إن الحرب توقظ الامم من سباتها النفسانى ، و تنشط العمل و الاختراع و تؤدى الى الارتباط و التوحيد ، وقرر باجهوت (Pagehot) إن التاريخ الاوربى اظهر فوق الامم العسكرية غيرها من الامم غير العسكرية ، على

وأن الحرب ادت الى تركز الذكاء والاختراع والشعور الخلقى على الفضائل العسكرية وهى النظام والطاعة والصدق والشهامة، ومجد كثير من الكتاب التمساويين الحرب ووصفوها بأنها أفضل وسيلة لفض المشاكل التى تقوم بين الجماعات القوية والجماعات الضعيفة، وقالوا ان السلام الدائم حلم من احلام الخاليين، وان الامم لاتتوحد إلا بالحرب، وان التطور الاجتماعى يؤدى الى المركزية والتوحيد، ووصفوا الدولة بأنها السلطة المنتظمة التى تمثل اسمى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية، وقد شجعوا بمبادئهم هذه المبدأ العسكرى والتوسع الامبراطورى، وناصروا الفكرة القائلة إن هناك شعوبا خلقوا للتوسع والفتح، وقد اشتهر من هؤلاء الكتاب الكاتبان الاجتماعيان لديج جمبلوتز (Ludwig Gumplowitz) (١٨٣٨ — ١٩٠٩) وغستاف رتزنهوفر (Gustav Ratzenhofer) (١٨٤٢ — ١٩٠٤)

٣ ـ نظرية الدولية

اكدت نظرية القومية الفوارق بين الدول، وحاولت أن تؤسس اسرة من الامم المستقلة صاحبة السيادة، وشجعت على تقديم الفن السياسى والمعاهدات، ومبدأ التوازن الدولى، والتحكيم الدولى، والحرب لفض المشاكل الدولية، اما نظرية الدولية فقد كانت غايتها أن توحد العالم، وتوجد قانونا عالميا، وحاولت اولا أن تؤسس امبراطورية عالمية، ثم حاولت اخيرا أن توجد قانونا عالميا ودولة تعاهدية عالمية، وكانت قد تحققت بعض المظاهر فى الوحدة العالمية، بتأسيس الامبراطورية الرومانية التى استطاعت أن تنشر الامن والسلام فى انحاء العالم المتمدين مدة قرون كثيرة، وتركت لاروبا فى القرون الوسطى الفكرة عن الدولة العالمية

و الكنيسة العالمية ، وظلت سائدة فيها حتى قامت حركتا النهضة العلمية و الاصلاح الدينى

ظهرت الفكرة الدولية الحديثة بقيام الامم القومية واشتباك مصالحها وانتشار الحروب بينها ، ورأى الكتاب ضرورة تنظيم هذه الفوضى الدولية ، اذ نهضت دول او ربا فى أثناء القرنين الخامس عشر و السادس عشر نهضة قومية قوية . واستطاعت كل من انجلترا وفرنسا واسبانيا بوساطة سلسلة من الحروب الداخلية والخارجية فى أثناء تلك الفترة أن تقوى نفسها وتكون قومياتها

تأثر الساسة الاوربيون ببعض الآراء و النظريات الايطالية ، وحاولوا أن يؤسسوا نظاما للتوازن بين الدول العظمى ليتجنبوا الحروب وما تجره من مصائب على الشعوب ، ولما برهن هذا النظام على انه لم يف بالغرض المؤسس من اجله بحث هؤلاء الساسة عن وسيلة أخرى تكون أقوى فعلا وأشد أثرا ، وكانت مسألة المشاكل بين البروتستنت و الكاثوليك التابعين لدولة واحدة من أخطر المسائل التى تطلبت عناية وحلا من رجال السياسة وأصحاب السلطان فى الدول ، ولقد تأثر هنرى الرابع ملك فرنسا بهذا الموقف واقترح « مشروعه العظيم » طالبا فيه من الدول أن تتسامح مع الكاثوليك واتباع لوثر وكلفن ، وان تؤلف اتحادا يتكون من خمس عشرة دولة من دول غرب اوربا تكون بعضها ملكية وبعضها جمهورية ، ويكون الامبراطور على رأس هذا الاتحاد ، ويدير شئونه مجلس مكون من اربعة وستين نائبا عن الدولة المتحدة ، و يكون من اختصاصه فض المشاكل التى تنشأ بين الدول ، يؤيده فى عمله جيش وأسطول دولى ، ثم جاهد جروتيوس ومن سبقه من الكتاب أن يكونوا قانونا للأمم على قاعدة القانون الطبيعى ، وقد قبلت الدول تدريجيا فكرة القانون الدولى ، وخطت خطوة واسعة نحو النظرية الدولية ، وكان جروتيوس من أنصار التحكيم الدولى وطلب من

الدول المسيحية أن تعقد مؤتمرات من آونه الى أخرى لفض المشاكل القائمة بينها ، واقترح وليم بن (william Penn) فى سنة ١٦٩٣ عقد برلمان أوربى يفصل فى المشاكل والمنازعات الدولية ، واقترح أن تكون الدول المستقلة ممثلة فيه كل على حسب دخلها وايرادها ، وان يكون له من السلطان والنفوذ مايستطيع به أن ينفذ قراراته بالقوة فى الدول التى ترفض أن تنفذها ، ولقد كان بن من أنصار السلام والتسامح الدينى ، وكان من المعجبين بدستور الجمهورية الهولندية ، وطبق مبادئه فى المستعمرة التى اسسها فى امريكا ، أما أثره فى اوربا فقد كان قليلا . واقترح سنت بيير (Saint Pierre) وكان سكرتيرا للمندوبين الفرنسيين فى مؤتمر اوترخت فى سنة ١٧١٣ تحالفا دائما بين دول اوربا العظمى ، وأيد فكرة تكوين مؤتمر دولى يتركب من ممثلين لكل الدول المستقلة ، ويكون اختصاصه أن يعين الحالات التى يجب على الدول ان تستعمل فيها القوة ضد دولة رفضت ان تطيع قرارات هذا المؤتمر وخالفت الارادة العامة للدول ، واقترح روسو فى سنة ١٧٦١ متأثرا بخبرته السياسية وتجاربه الشخصية تكوين دولة تعاهدية من دول اوربا ، ولكن كانت دول اوربا جميعا ماعدا انجلترا فى ذلك العصر دولا ملكية مطلقة ، وكان روسو لايثق بنجاح فكرته لشدة تمسك كل دولة بسيادتها وسلطانها المطلق عن طريق الرضا والاتفاق ، وقال إن هذه الدولة التعاهدية العامة لاتتألف الا عن طريق العنف والثورة . وكان جريمى بنتام من انصار القانون الدولى ومن اعداء السياسة السرية ، واقترح تدوين القوانين الدولية وتكوين نظام قانون دولى شامل وطلب تخفيض التسليح وتحريم المستعمرات ، وتأسيس محكمة دولية ، لم يؤيد مبدأ استعمال القوة مع الدول المخالفة ، وقال ان تأثير الرأى العام الدولى بوساطة الصحافة الحرة كاف لارغام هذه الدولة على الخضوع للقرارات الدولية . وفى نهاية القرن الثامن عشر نشر

امانويل كانت رسالته المشهورة « مشروع الصلح الدائم » سنة ١٧٨٥ وفيها أكد أن الصلح والسلام يتوقفان على قيام النظم النيابية الجمهورية فى كل دولة من دول اوربا ، وعلى تكوين قانون للامم مؤسس على قيام تعاهد بين الدول الحرة، وكان من رأيه ان العوامل الاقتصادية ستمنع الحروب ، وان القانون الطبيعى سيؤدى فى النهاية الى الوحدة العالمية والسلام الدائم

ارسل قيصر الروسيا بعد ذلك بقليل بعثة سياسية الى انجلترا تقترح اعادة تنظيم اوربا على أساس تكوين دولة مسيحية عامة، وقد اتخذت هذه الفكرة شكلا عمليا بتكوين الحلف المقدس بعد سقوط نابليون ، ولقد كان هذا الحلف اداة سلام بين دول اوربا على الرغم من استخدامه فى اخماد الحركات الشعبية التى قامت تطالب بالدستور وحق تقرير المصير ، وقد كانت غاية هذا الحلف تكوين أخاء متين بين الدول على اساس المبادىء المسيحية فى العدل والسلام ، وطلب الى الدول التى تعتنق المسيحية ان تشترك فيه ، ويعتبر هذا الحلف اساسا للمؤتمرات الدولية الحديثة وانه اضاف كثيرا للقانون الدولى

تأسست جمعية السلام الامريكية فى سنة ١٨٢٨ ، وفى سنة ١٨٤٠ اقترح وليم لاد (William Ladd) تأسيس مؤتمر من الدول لتسوية المنازعات الدولية ، ولترقية السلام العام من غير الالتجاء الى قوة الجيوش والاساطيل ، ولتحقيق ذلك طلب تكوين مجلس تشريعى دولى يؤيده الرأى العام العالمى وجيش دولى للقيام بواجبات البوليس ، وتكوين محكمة دولية تتركب من قاضيين عن كل دولة

تأسست فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عدة اتحادات دولية ادارية مثل اتحاد البريد العام ، واتحاد البرق العام ، واتحاد المقاييس الدولى

وذلك لتنظيم الشؤن الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وقد تاسست هذه الاتحادات برضا الدول واتفاقها ، واتفق الساسة على عقد مؤتمرات دورية دولية للنظر فى الشئون التى تكون موضع نزاع بينها ، ومالوا الى تكوين ادارة مركزية تتكلف الدول ماتتطلبه من نفقات على حسب نسب يتفقون عليها ، وقد تقدمت فكرة الدولية تقدما عظيما فى أثناء القرن التاسع عشر ، وعقدت عدة مؤتمرات دولية ساعدت على توحيد القانون الدولى وتنظيمه ، وفى سنة ١٨٩٩ عقد مؤتمر دولى فى لاهاى لينظر فى امر تخفيض السلاح ولكنه لم يتقدم الا قليلا فى هذا السبيل ، وتكونت محكمة لاهاى الدولية ليرجع اليها فى فض بعض المشاكل الدولية ، وعقد مؤتمر فى لاهاى فى سنة ١٩٠٧ وقرر تكوين محكمة للنظر فى غنائم الحرب وماينشأ عنها من مشاكل ، ولما انتهت الحرب العالمية الاخيرة تأثر الساسة بمصائبها ، وقرروا تكوين عصبة من الامم لها مجلس وجمعية عمومية وسكرتارية دائمة ومحكمة عدل دائمة ، وفى سنتى ١٩٢١ و١٩٢٢ عقد مؤتمر فى وشنجتون فى الولايات المتحدة ، واتفقت فيه الدول العظمى على تقييد التسليح البحرى ، ووجه رئيس الولايات المتحدة السابق و رئيسها الحالى المستر هوفر نداء قويا الى دول اوربا يطلبان فيه تقييد التسليح البرى والبحرى ، وفض المنازعات الدولية عن طريق التحكيم والمفاوضات الدولية ، واتجهت انظار الساسة فى الوقت الحاضر الى التغلب على اسباب الحروب والابتعاد عنها ، واخذت الدول يتقرب بعضها من بعض ، ونشط رجال السياسة لتحقيق مبدأ السلام الدائم ، والعمل على تخفيف عبء البطالة التى تهدد الدول بعظائم الأمور ، وان لسفر رئيس الوزارة البريطانية المستر رمزى مكدونلد الى امريكا فى الشهر الماضى (اكتوبر سنة ١٩٢٩) علاقة قوية بمسألة تخفيض السلاح ، والاتفاق على المسائل التى هى موضع نزاع بين الدولتين ، وهذه خطوة

جديدة فى سبيل تقدم الدولية ، واتجهت أنظار الكتاب السياسيين فى الوقت الحاضر على تشجيع التنظيم الحكومى والرقابة الحكومية على الامور الداخلية ، وتقليل شأن الفردية بين الدول بوضع قيود دولية على سلطان الامم وسيادتها من الوجهة الخارجية ، ويقررون أن الحروب مضرة بالفائز والمنهزم على حد سواء ، يعملون على تقوية العلاقات الاقتصادية الدولية ، وعلى تنظيم الشئون المالية والتجارية العالمية ، ويقولون إن مصلحة جميع الامم تتطلب سلاما دائما و تعاونا اختياريا تحت ظل القانون وفى رعايته

الباب السادس والعشرون

نظريات توزيع السلطة العليا

١ ـ نشوء نظرية توزيع السلطة العليا وتقدمها:

ساعدت عوامل كثيرة فى أثناء القرن التاسع عشر على ازدياد نفوذ الدولة وتوسيع دائرة اختصاصها: منها أن الكتاب الذين نظروا الى الدولة كأنها كائن اجتماعى اعتبروها نتيجة للأغراض الاجتماعية والخلقية ومجدوها وعظموا شأنها، ومنها أن المشترعين اعتبروها شخصية قانونية ذات سلطة عليا لاتتقيد إلا بارادتها الاختيارية. كما أن فريقا من الكتاب استعمل نظرية الأرادة العامة التى أيد بها روسو الحرية فى تمجيد الدولة وتعظيم سلطتها العليا ليقللوا بذلك من شأن نظرية الحرية الفردية ويناصروا الهيئة التشريعية، ثم ظهرت النظرية الاشتراكية وحضت الدولة على أن تسيطر على وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة. فزاد التدخل الحكومى فى الميدان الاقتصادى زيادة كبيرة، وعاضد بنتام وأتباعه ازدياد النفوذ الحكومى عند ماقرروا أن الاصلاح الاجتماعى المنشود يمكن تحقيقه بوساطة التشريع الحكومى، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر قامت حركة رجعية شديدة عارضت نظرية الفردية، وناصرت الحكومة المركزية فى الدولة وطلبت تأييدها ولكن ظهر فى الايام الحديثة نفر من الكتاب السياسيين لايقر مبدأ السلطة العليا الموحدة، وأخذ يعمل على احياء الاعتقاد القائل إن أساس الحرية هو توزيع السلطة لا تركيزها وتوحيدها

ينكر هؤلاء الكتاب حق الدولة فى سيطرتها العليا على ماتشتمل عليه من جماعات وهيئات سياسية أخرى ، ويقولون إن الميل الحاضر يتجه نحو تضييق دائرة اختصاص الدولة وتقييد سلطتها العليا ، ويعتقدون أن تركيزها ينافى الديمقراطية والحرية ، ويطلبون توسيع اختصاص الهيئات السياسية الفرعية ، ومنحها قسطا أوفر من الرقابة وأكثر مما كانت تتمتع به قبلا ونشأ هذا الميل ونبعت هذه الفكرة من مصادر كثيرة ، فقد مال اليها المشترعون الألمان والانجليز والاقتصاديون الفرنسيون والانجليز ، واحيا المشترع الالمانى اوتوجرك (Otto Gierke) (١٨٤١-١٩١٣) نظريات القرون الوسطى التى قررت الشخصية الحقيقية المستقلة للجماعات والهيئات السياسية التى تتكون منها الدولة ، وقال إن النظريات السياسية لاتكون سليمة ومقبولة عقلا الا إذا اعترفت بوجود هذه الهيئات كأنه طبيعى ، وأن لها شخصيات حقيقية وقانونية وهى مستقلة فى عملها عن الدولة ، وقد اتفق معه فى هذا الرأى الكاتب الانجليزى الشهير ف . و . متلند (F. w. Maitland) (١٨٥٠-١٩٠٦) ، فأنه أكد هو أيضا الشخصية الحقيقية لتلك الهيئات ، وقال إنها نشأت مستقلة وإن لها حقوقا موروثة يجب المحافظة عليها ، ثم أخذ أنصار هذه النظرية يتزايدون ويكتبون لتأييدها بالحجج والبراهين . وعاضدها رجال الكنيسة فى انجلترا حتى يقللوا من رقابة الحكومة على الشئون الدينية ، واحيا ج . ن فجس (G. N. Figgis) (١٨٦٦ -) فى المؤلفات الكثيرة التى كتبها فكرة استقلال الكنيسة عن الدولة ، وأيد بقوة نظرية استقلال الهيئات السياسية والاقتصادية التى تشتمل عليها الدولة ، وقرر أن هذه الهيئات نشأت طبيعيا من الغرائز الاجتماعية للبشر . وطلب إلى الدولة ألا تغير وألا تتدخل فى دائرة اختصاصها أو تعمل على تضييقها . وقال إن الدولة لاتملك السلطة العليا المركزية ، وانها لا تسيطر سيطرة مطلقة على الأفراد والجماعات

و الهيئات بل هى نظام قدسى يتكون من تلك الهيئات والجماعات المستقلة، ولقد أظهرت مؤلفاته خطر شأن العلاقة بين الكنيسة والدولة فى النظريات السياسية فى الوقت الحاضر ، ويرى الباحث فى كتابة كل من جرك ومتلند وفجس أنها نظرت إلى الدولة كأنها حلقة اتصال بين الهيئات والجماعات التى تشتمل عليها . وأنها انكرت سلطتها العليا المطلقة ، و لكنها اعترفت بمركزها القانون السامى

أيد فريق من العلماء فى الوقت الحاضر نظرية توزيع السلطة العليا تأييدا قويا ، اشتهر منهم الاستاذ ليون دجوى (Leon Duguit) (١٨٥٩ —) فى فرنسا و الاستاذ هـ. ج. لاسكى (B. G. Laski) (١٨٩٣ —) فى انجلترا وأمريكا

تأثر الاستاذ دجوى (وقد كان عميدا لكلية الحقوق المصرية منذ عامين) فى آرائه ونظرياته السياسية بالاحوال والحوادث التى وقعت فى فرنسا فى اوائل هـذا القرن ، فأن قضية دريفوس الشهيرة زعزعت أركان سلطة الدولة المركزية ، وفتحت مسائل فصل الكنيسة عن الدولة وقانون الجماعات الباب أمام الكتاب لبحث نظرية السلطة العليا على أساس جديد ، وقلل انتشار الميل الى تأسيس نقابات التجار والصناع والعمال من شأن السلطة المركزية . وتحولت الأنظار إلى مبدأ اللامركزية فى الحكومة ، وبذل الاشتراكيون جهدهم لنيل الاستقلال الاجتماعى و الاقتصادى للمؤسسات الاشتراكية التى كونوها فى أواخر القرن الماضى واوائل الحاضر

عارض الاستاذ دجوى من الوجهة القانونية نظرية القانون الدستورى كما فسرها الاستاذ اسمن (Esmein) فى فرنسا ، وانتقد نظرية شخصية الدولة القانونية و نظرية سلطتها العليا المطلقة كما قررها الكتاب فى المانيا ،

وانكر وجود الحق منفصلا عن القانون ، وقال إن مركز الانسان و دائرة عمله فى الجماعة البشرية قد تعين تعيينا كافيا بالواجبات التى تفرضها عليه الوحدة الاجتماعية المتضامنة ، وأنكر ايضا شخصية الدولة وسلطتها العليا ، وقرر أن شخصية الدولة ليس لها وجود وأنها مسألة خيالية ، وأن الشخصيات الحقيقية هى الأفراد دون سواهم ، وهؤلاء يرتبط بعضهم ببعض بوساطة احتياجاتهم الاجتماعية ، وقال إن الدولة غير مطلقة فى سلطتها العليا إذ أنها مقيدة بالقانون الذى وجد قبل وجودها وهو أعلى منها ، وإن الناس يخضعون له خضوعا اضطراريا لا لأنه يعبر عن ارادة الدولة بل لانه يخدم الأغراض الاجتماعية ، وعلى ذلك فأن الدولة تخضع خضوعا جبريا للارتباطات القانونية ، وأن وظيفتها تنحصر فى تنظيم طلبات الرأى الاجتماعى والقيام ببعض خدمات عامة معينة ، و قال إن مثلها مثل الافراد مسئولة عن أعمالها مسئولية قانونية ، ولكنه اعترف بسلطتها العليا عند ما تبحث فى أمر البوليس والدفاع الخارجى ، وقال إن وظيفة الدولة الحديثة هى العمل على ترقية المصلحة العامة ، فهى أذن خادمة عامة لاسيدة مطلقة ، وأيد الحكومة اللامركزية فى الاقاليم والمقاطعات ، وعاضد مبدأ توسيع الاختصاصات الادارية والفنية للدويلات فى الدولة التعاهدية ، و كان يرى فائدة عظمى فى وضع قيود قانونية على اختصاصات الدولة الادارية وقد تقدمت نظرية مسؤلية الدولة بفضل ما كتبه ، وكان يعتقد أن عمل القوانين و تشريعها ليس قاصرا على هيئة خاصة من هيئات الدولة ، وقرر أن كل هيئة تستطيع التشريع إذ أنها عضو مقيد تقييدا قانونيا . هذا و قد اعتنق هذه المذاهب السياسية فريق كبير من المفكرين الفرنسيين اشتهر منهم الاستاذ ن برتلمى (N. Berthélemy) فأنه نشر رسالة عن أصل السلطة العليا السياسية فى سنة ١٩١٥ ، ورسالة فى القانون الادارى سنة ١٩٢٣

وتناول كاتب آخر يسمى موريس هاريو (Maurice Hauriou) نظرية توزيع السلطة من وجهة أخرى. وميز بين السلطة السياسية العليا التى تستقر فى الهيئات الحكومية وبين السلطة العليا القضائية التى تستقر فى الشعب والتى تظهر عند مايرفض الشعب تنفيذ أوامر الدولة اذا اعتبرها ظالمة وغير عادلة، ثم حاول أن يميز تمييزا دقيقا بين اعضاء الدولة ووظائفها وسلطاتها، وفى كتاباته يرى القارىء الميل فى فرنسا لنقد نظرية الفصل بين السلطات كما قررها منتسكيو. ولقد ظهر كتاب آخرون تناولوا هذه النظرية وبحثوها متأثرين بطريقة الاستاذ ديجوى اشهر منهم المشترع الهولندى هوجو كراب (Hugo Krabbe) (١٨٥٧ —) والكاتب الامريكى الاجتماعى روسكو بوند (Roscoe Pound) (١٨٧٠ —)

تأثر الاستاذ لاسكى بالوجهة التاريخية التى قررها متلند، وبالميول الدينية التى أظهرها فجس، وبالمبادىء القانونية التى أقرها الاستاذ ديجوى، وبالحركات الاقتصادية التى قام بها أنصار النقابات والاتحادات الاشتراكية، وكتب ينتقد نظرية سلطة الدولة المطلقة على الافراد والجماعات ويهاجمها مهاجمة عنيفة، وقال إن أعمال الدولة إن هى إلا أعمال الأفراد الذين يتولون الحكم والتى لا تحتاج الى تصديق معنوى معين، وقرر أن اعمال الدولة يجب أن تكون متفقة مع أغراض الجماعات والهيئات التى تشتمل عليها حتى تستحق ولاء الافراد، وبذلك يكون قد انتقد نظرية السلطة العليا المطلقة نقدا عمليا، ووصفها بأنها خيال قانونى ونظرية غير منتجة. وقال إن هناك أشياء كثيرة لا تقوم بها الدولة ولا تستطيع القيام بها بسبب معارضة بعض افرادها لها، واعتقد أن الجماعات فى الدولة قد يكون لها من الشأن فى المسائل الاجتماعية مالا يقل خطورة عن الدولة نفسها وأن لتلك الجماعات نصيبا فى ولاء الافراد لها

مساويا لما للدولة عليهم، وكان من رأيه أن الكنيسة ونقابات العمال لها سلطة عليا فى دوائر اختصاصها لاتقل عن تلك التى للدولة، وعلى ذلك يجب أن تتوزع السلطة العليا بين هيئات وجماعات متعددة، وفى كتاباته الاخيرة أضاف الى آرائه الأولى نظرية الاستاذ ديجوى التشريعية مؤكدا الوحدة والتضامن الاجتماعى بين الوحدات المختلفة والقيود التى يفرضها القانون على السلطة العليا

كتب آخرون فى نظرية توزيع السلطة العليا، وأيدوا أهمية الجماعات والهيئات واستقلالها، فكتب كل من ج. د. ه. كول (G. D. H. Cole) وس. ج. هبسون (S.G.Hobson) رسائل شائقة تؤيد الاتحادات الاشتراكية، وكتب العالم الاجتماعى الايطالى م. ا. فكارو (M. A. Vaccaro) (١٨٥٤ —) يقول إن المستقبل القريب سيرى انتشار مبدأ اللامركزية السياسية، وتقدم الوحدات الصغيرة الاقليمية داخل الدولة حتى يسهل القيام بالأعمال الادارية، وكتب رودلف ستينر (Rudolf Steiner) فى سنة ١٩٢٢ يقترح تقسيم الدولة الاجتماعية الى وحدة اقتصادية ووحدة سياسية ووحدة دينية

تؤيد نظرية توزيع السلطة العليا الديمقراطية ومبدأ الفردية بصفة عامة، وتناصر حقوق الجماعات والهيئات المختلفة التى تمثل مصالح الأفراد الحقيقية، وتعارض الحكومة المركزية القوية معارضة شديدة، وترفض نظرية الارادة العامة والسلطة المطلقة. هذا ولقد ظهر بجانب هؤلاء الكتاب الذين كتبوا فى هذه النظرية من الوجهة العلمية والفلسفية فريق قام بحركات عملية مختلفة لنشر مبدأ اللامركزية، واقترح تكوين أسس جديدة للحياة السياسية والنيابية، وشجع المراقبة الاجتماعية بين الهيئات المختلفة، وطلب تخفيف

العبء عن كاهل الحكومة المركزية باعطاء بعض سلطتها الى تلك الهيئات والمؤسسات

لم يرغب الاشتراكيون العمال وخصوصا فى انجلترا وفرنسا رغبة اجماعية فى الاشتراكية الحكومية لأنهم اعتقدوا أن الدولة تخضع لسيطرة نفر من الحكام لا يعطف على مطالبهم ويناصبهم العداء ، ولذلك بذلوا جهدهم نحو توزيع السلطة الحكومية بين هيئات متعددة حتى يأمنوا ويطمئوا على مصالحهم الاقتصادية ، ولم يحاولوا الوصول الى تسلم امور الحكومة وتصريف شئون الدولة ، وقد أيد تقدم نقابات العمال واتحاداتهم هذا الميل وترك السنديكاليون (Syndicalists) فى فرنسا آراء ماركس ، ورجعوم إلى نظريات برودهون ، وهاجموا سلطة الدولة العليا ، وأيد الاشتراكيون الاصاغر فى انجلترا الاشتراكية الحكومية ، وعارض البلاشفة الروس الحكومة المركزية وسلطة الدولة العليا ، كما أن النظريات الأقتصادية الحديثة لاتقر نظريات السلطة العليا السياسية ، وظهر رد فعل شديد بسبب الحرب العالمية الاخيرة ضد مراقبة الحكومة وسيطرتها على الشئون الاقتصادية وضد العسكرية التى أقترنت بها

٢ ـ الطبيعة العامة لنظرية توزيع السلطة العليا:

ظلت نظرية السلطة العليا المطلقة التى لا تتجزأ من المميزات الضرورية للدولة منذ عصر بودان وهوبز ، وثبت قدمها بما كتبه فيها جون أوستن ، وكانت ترتكز على النقط الاساسية الآتية : أولا أن الدولة نظام سياسى للجماعة البشرية . ثانيا أنها تملك القوة المادية التى تستطيع بها أن تنفذ إرادتها فى الافراد والجماعات ، وأن القوة التى تصل بوساطتها الى إخضاع الافراد تسمى السلطة العليا ، وهى عبارة عن حق الدولة فى سن القانون

وتنفيذه ، وللدولة السيطرة العليا على جميع الافراد والهيئات داخل حدودها وفى الاقاليم التى تتبعها ، وكانت الوحدة وعدم التجزؤ من مميزات الدولة والسلطة العليا ، وكان الفرد لا يعرف ولاء غير ولائه للدولة وكانت سلطتها عليا ومطلقة غير مقيـدة ، وكان الفرد لا يملك حقوقا غير التى تمنحه إياها الدولة بمقتضى القانون وأنها هى التى تهبه الحرية وتضمنها له

كان انصار السلطة العليا الموحدة لايقولون إن الدولة تستعمل سلطتها جميعها فى كل الأوقات وفى كل المسائل ، بل قرروا أنها تترك جانبا عظيما من حرية العمل للأفراد والجماعات بمحض رغبتها ، وأنها تستطيع ان تسترد حقوقها كاملة فى استعمال سلطتها متى وأنى شاءت غير مقيدة بأية سلطة أخرى ، واعترفوا أن الرغبة والرهبـة عنصران ضروريان من مستلزمات الدولة الحديثة ، وأباحوا استعمال الرهبة والقوة فى الحالات الضرورية الاستثنائية

اعترف القائلون بنظرية السلطة العليا المطلقة ان آراءهم نظرية ولـكنها قانونية ، وقرروا عدا نفر قليل منهم أن السلطـة مقيدة بالواجبات الخلقية والضرورة والخبرة العملية ، ولـكنهم أكدوا أنها مطلقة وعليا من وجهة النظر القانونية ، وأن إرادتها فوق إرادة الجماعات التى تسكن الدولة ، وأنها إذا قيدت سلطانها فانها تعمل ذلك بمحض إرادتها وبوساطة قوانين تشرعها هى وتفرضها على نفسها ، وبينوا أن القيود الخلقية تختلف اختلافا كليا عن القيود القانونية الايجابية

أما انصار نظرية توزيع السلطـة العليا فقد تأثروا بتعقد النظـام الاجتماعى الحاضر ، وأكدوا خطر شأن الجماعات غير السياسية الـكثيرة التى توجد فى الدولة ، وقرروا أن هـذه الجماعات أقدر على تمثيل مصالح أفرادها من الدولة ، وأن هؤلاء الأفراد يطيعون الجماعات التى ينتمون اليها أكثر من طاعتهم للدولة ، ثم ينكرون أن الدولة نظام غريب فى بابه ، ويقولون

إن وجود الجماعات هو ايضا حقيقى وطبيعى ، وأنها تملك السلطة العليا التى تنفذ بها أغراضها مثلها مثل الدولة تماما ، ويقررون عجز الدولة عن تنفيذ إرادتها من الوجهة العملية بسبب معارضة جماعات معينة فى داخلها ، ولا يعترفون للدولة بسلطة عليا وحق اسمى بسبب تملكها القوة المادية ، ويقولون إن الجماعات تملك حقوقا مماثلة لها لانها تسيطر على أفرادها وتؤدى خدمات ذات قيمة للجماعة البشرية ، وعلى ذلك فان السلطة العليا موزعة بين هيئات كثيرة وأنها ليست وحدة لا تتجزأ ، وإن الدولة ليست مطلقة بل هى مقيدة ، وقد انتقد انصار السلطة العليا الموحدة هذه الآراء واعتبروها مؤدية للخراب والفوضى ، وأنها هادمة للقانون والنظام والحرية الحقيقية ، وأنها خطوة رجعية نحو افكار القرون الوسطى ونظرياتها الخاصة بالدولة

أضافت نظرية توزيع السلطة العليا مكاسب جديدة الى النظريات السياسية ، اذ انها اكدت وجوب خضوع الدول للقيود الخلقية . وانكرت نظرية الدولة التى مجدتها وجعلتها غاية فى نفسها وانها حرة من كل القيود الخلقية . كما انها عارضت مبادىء السلطة العليا التى قررها اوستن ، والتى اثارت نقدا مرا من جانب فريق كبير من الكتاب ، واكدت ضرورة دراسة الحقائق العملية فى الحياة السياسية التى تتغير من آونة الى أخرى ، وبينت ازدياد خطر شأن الجماعات والهيئات غير السياسية ، والخطر الذى ينجم عن تدخل الدولة فى شئون تلك الهيئات الخاصة ، واقترحت ادخال النظام التعاهدى فى الادارة الحكومية ، وطلبت تمثيل الهيئات والجماعات فى المجالس النيابية ، وقد استفادت الحكومات من جراء تطبيق هذه الاقتراحات والعمل بها فائدة عظمى

نشأت نظرية توزيع السلطة العليا عن طبيعة الاحوال التى تسود فى عصر اشتبكت فيه المصالح ، و تعددت فيه مظاهر الطاعة و الولاء ، فقد كانت سائدة فى القرون الوسطى عند ما تنازعت الكنيسة و الدولة السلطة العليا وحاول كل منهما ان ينفرد بها ، وفى الوقت الذى انتشرت فيه الجماعات و الهيئات السياسية المستقلة ، و فى الوقت الحاضر تقدمت المصالح الاقتصادية وتقوت الجماعات و النقابات الاقتصادية ، و ابتدأ النزاع بينها وبين الحكومات القائمة التى لاتستطيع أن تعدل قوانينها ونظمها بسرعة تتناسب مع مطالب هذه المؤسسات الاقتصادية و الظروف الجديدة ، ويعتبر الكثيرون أن سلطة الدولة المطلقة أمر غير مرغوب فيه ، وأنها خطرة على تقدم الديموقراطية ، ولذلك ظهرت نظرية توزيع السلطة العليا مرة ثانية واشتد ساعدها ، ومن المحتمل أن تختفى عند ماتسوى المشاكل القائمة وتعترف الدولة بصفة قانونية بوجود القوى الجديدة فى الحياة الاجتماعية التى تسودها و تنتشر بين ربوعها

الباب السابع والعشرون

نظريات العمال السياسية الحديثة

ا. الاشتراكية القومية :

تقدمت طائفة العمال تقدما سريعا منذ منتصف القرن التاسع عشر، واتخذت حركاتهم مظاهر شتى منذ ذلك التاريخ حتى يومنا الحاضر، ولقد كان أثر كارل ماركس واضحا فى تلك الحركات، اذ اعتنق العمال مذاهبه، وتشبعوا بارائه واستمدوا منها امانيهم، واتخذوا من كتاباته ما أيدوا به مطالبهم وعاضدهم فى خططهم، ولما اضمحلت حركة الاشتراكية الدولية حلت محلها الاحزاب الاشتراكية القومية، ونشطت هذه الحركة فى أواخر القرن الماضى، ووضحت فى انجلترا والمانيا اكثر من وضوحها فى أى دولة أخرى من دول اوربا وأمريكا، واقترنت بنمو تنظيم العمل وتقدمه، وشعر العمال بقوتهم، وعرفوا أنهم جزء من الدولة بعد أن نالوا الحقوق السياسية، واشتركوا فى الحركات الانتخابية والنيابية، وطلبوا من الدولة ان تسيطر على الصناعة وتتملكها، وسعوا للوصول الى كراسى الحكم عن طريق الاحزاب الاشتراكية السياسية، وعملوا على توسيع الديمقراطية ونشرها عن طريق التصويت العام، والغاء امتيازات الطبقات ومنع إحياء السيطرة الارستقراطية الحكومية، وقد قل ميلهم الى الانقلابات الثورية عندما اعتنقوا هذه السياسة، وأدركوا ضرورة التدرج والبطء للوصول الى التغيير المنشود، واتحدوا مع الأحرار غير الاشتراكيين حتى يحصلوا على الأصلاح العملى. وكانوا يعتقدون فى المبدأ ان الحكومة يجب عليها ان تتملك الصناعة وتدير شئونها ولكنهم عدلوا رأيهم بعد ذلك، وطلبوا ان تدير الحكومات المحلية بعض

المظاهر الاقتصادية حتى لا تصبح الحكومة المركزية حكومة بيروقراطية ، وانتجت مجهوداتهم واعتنقت حكومات دول أوربا الكبرى كثيرا من مذاهبهم الاشتراكية ، وتملكت مؤسسات اقتصادية كثيرة ، ونظمت غيرها تحت اشرافها ، وسنت القوانين لمراقبة الاحتكارات ، وقيدت المنافسة ومنعت إرهاق العمال ، واضطرت للقيام بذلك ان تزيد فى مصروفاتها و تفرض الضرائب على الدخل المتزايد و التركات

ابتدأت حركة العمال فى ألمانيا بتأسيس « اتحاد العمال العام » عام ١٨٦٣ الذى أسسه فرديناند لاسال (F. Lassalle) (١٨٢٥-١٨٦٤) ، وانضم اليه بعد ذلك حزب العمال الاشتراكى الديموقراطى الذى نظمه فى جنوب المانيا كل من بيبل (Bebel) وليبنخت (Liebknecht) ، وقد عارضته الحكومة معارضة شديدة عند بدء تأسيسه ، ولكنه ازداد عدده زيادة سريعة فاضطرت الحكومة ان تعتنق كثيرا من مبادئه وتنفذها ، ولقد جاء تقدم المانيا من الوجهة الصناعية متأخرا وظهرت نقابات التجار جنبا الى جنب مع الاحزاب الاشتراكية ، ونمت كل منهما مؤيدة الواحدة الاخرى ولم ينشأ بينهما عداء كالذى نشأ بينهما فى انجلترا . هذا ولم يكن للاشتراكيين الألمان نفوذ فى الأمبراطورية الألمانية وحكومتها يتناسب مع قوة اصواتهم ، ولم يكن لهم مقاعد نيابية فى مجلس الرشستاغ تتناسب مع عددهم فى المدن التى كانت حصنهم الحصين ، ولكنهم أصبحوا أصحاب الكلمة العليا والنفوذ الأكبر فى ألمانيا بعد ثورتها فى سنة ١٩١٨ ، ويشمل دستور الجمهورية الجديدة كثيرا من مبادئهم ، وقد اشتهر من الكتاب الذين كتبوا فى الاشتراكية الألمانية كارل كوتسكى (Karl Kautsky) فانه كتب مؤلفا جديدا سماه « تنازع الطبقات » وترجمه بوهن الى الانجليزية فى سنة ١٩١٠

كانت انجلترا أول دولة ظهرت فيها الحركة الصناعية والانقلاب الذى

نشأعنها ، ومع ذلك تأخر تكوين الحزب الاشتراكى فيها بالنسبة لغيرها من الدول ولم يقبل الانجليز على اعتناق مبادىء « دولية » ماركس كما أقبل عليها غيرهم من الأمم ، ونفروا منها لارتباطها بالحركة الشيوعية الباريسية ، وكانت قد تأسست فيها اتحادات العمال وتقوت وعارضت الحركة الاشتراكية الجديدة ، ولكن لما نال العمال والصناع الحقوق السياسية بمقتضى القوانين البرلمانية التى سنت فى سنتى ١٨٦٧ و ١٨٨٥ ، وأصبحت المبادىء الحرة التى نادى بها بنتام غير صالحة للحاجات الجديدة . مال هؤلاء العمال والصناع الى اعتناق مذاهب تؤيد أمانيهم وتحقق ماتصبو اليه نفوسهم ، وظهرت حركة قوية تطلب الملكية العامة للاراضى الزراعية يرجع تاريخها الى ما كتبها توماس سبنس (Thomas Spence) فى سنة ١٧٧٥ ، وطلب باتريك دوف (Patrick Dove) فى سنة ١٨٥٠ فى كتابه « نظرية التقدم الانسانى » وفى كتابه « مبادىء العلوم السياسية » فى سنة ١٨٥٤ رفع الضرائب عن كاهل العمال وفرضها على الاراضى الزراعية ، وعارض هربرت سبنسر ملكية الاراضى الذاتية ، وناصره فى نظريته هذه الكاتب الامريكى هنرى جورج (Henry George) (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ، إذ طلب فرض ضريبة واحدة على الارض ، وكان من المؤمنين بنظرية الحقوق الطبيعية ، وقال إن الارض ملكية مشتركة بين جميع افراد البشر ، ويجب اعتبار اجارتها ايرادا من غير كد لايبرره الحق الطبيعى ، ويجب رفعه حتى يستغلها الجميع بالطريقة الاشتراكية ، وان لم يكن بد من بقائها فى أيدى طائفة خاصة فان واجب الحكومة يحتم عليها ان تفرض عليها ضريبة توازى مبلغ أجرتها لتدخل خزانة الدولة وتنفقها فى سبيل المصلحة العامة ، وطلب ا.ر. ولاس (A.R. Wallace) فى مؤلف كتبه عام ١٨٨٢ الملكية المشتركة وان تؤجر الارض بطريقة الحكر لمن يتقدم للدولة بأعلى عطاء للتأجير ،

وقد تأثر هؤلاء الكتاب وهم يطلبون الاشتراكية الزراعية بنظام الملكية الزراعية فى انجلترا اذ تملك نفر قليل من الانجليز الاراضى الزراعية ، واستخدموا عددا كبيرا من فقراء العمال يفلحون الارض نظير أجر قليل أو اجارة فادحة اذا كانوا غير اجراء

عرف الانجليز مبادىء ماركس وشعروا بأثرها لأول مرة فى سنة ١٨٨١ عندما نشر ه. م هندمان (H. M. Hyndman) رسالته « انجلترا للجميع » وأسس الاتحاد الديمقراطى الاشتراكى وعلى رأسه وليم موريس ، وقد لاقى هذا الاتحاد معارضة شديدة من جانب العمال المنظمين و رجال الدين ، ولذلك لم يتقدم الا ببطء ونما تدريجيا ، ولكن مالبث ان تفاهم مع اتحادات العمال فى سنة ١٨٩٣ ، وتأسس حزب العمال المستقل فى تلك السنة ، ولقد كان هذا الحزب اشتراكيا فى ميوله فجذب اليه كثيرا من اتحادات الصناع ، وانضم اليه عدد كبير من الاحرار الحاقدين ومن رجال الدين المخالفين للكنيسة الانجليزية ، وفى سنة ١٨٩٩ قامت حركة قوية تعمل على ضم الجماعات التعاونية و الاتحادات التجارية والمؤسسات الاشتراكية حتى تستطيع هذه الهيئات ان تنال حق التمثيل فى البرلمان ، وفى سنة ١٩٠٠ تألفت لجنة برلمانية تطلب تمثيل العمال فى البرلمان ، وفى سنة ١٩٠٦ تغير اسم هذه المؤسسات الى حزب العمال . وكان يشمل هذا الحزب العناصر الاشتراكية وغير الاشتراكية حتى يقوى على منازلة خصومه ومنافستهم فى الميدان السياسى

خطت الحركة الاشتراكية خطوة هامة فى انجلترا بتأسيس « جماعة فابيوس » (Fabian Society) عام ١٨٨٤ ، وقد اشتهر من زعمائها ج. ب. شو (G. B. Shaw) وسدنى وب (Sidney Webb) والآنسة بتريس بوتر (Beatrice potter) والسيدة آن بزانت (Mrs Annie Besant) ، وكانت هذه

الجماعة لاتريد ان تكون حزبا سياسيا ولا أن تشترك فى حركات العمال، وكان كثير من أعضائها من حزب الاحرار، ولكنها كانت ترمى الى نشر الثقافة والتعليم على حسب القواعد الاشتراكية، ونشرت عدة رسائل ومقالات اشتهرت منها رسالة كتبها المستر سدنى وب وزوجته بتريس بوتر فى سنة ١٩٢٠ تحت عنوان « دستور للهيئة الاشتراكية فى بريطانيا العظمى »، وقد استمدت هذه الجماعة اكثرآرائها من نظريات ستوارت مل، وتأثرت الى حد كبير باراء ماركس ونظريات برودهون، وكان اعضاؤها لا يقرون الروح الثورية بل اعتمدوا على الطبقة المستنيرة أكثر من اعتمادهم على طبقة العمال فى نشر مبادئهم التى كانت ترمى الى بث روح الفضيلة والاخلاق السامية بين أفراد الدولة، ويعتبر اعضاؤها خلفاء للماديين الأحرار يبتغون ويعملون للوصول الى الديمقراطية الصناعية بوساطة التشريع للعمال والاشتراكية البلدية والجماعات التعاونية، وكانوا ينشدون الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى لا الاصلاح الدستورى والقانونى كما ابتغى بنتام واتباعه، كما انهم كانوا يطلبون دولة ديمقراطية تشرف اشرافا واسعا على الارض ورأس المال، وناصروا اللامركزية فى الدولة، وأكدوا خطر شأن الخبراء والاخصائيين فى الحكومة، وعارضوا الثورات العنيفة معارضة شديدة، وأيدوا الاصلاح التدريجى، وتأثروا بمبادىء سبنسر فى اعتباره الدولة كائنا حيا، ولقد اعتنق كثير من الاحرار مبادئ هذه الجماعة وعدلوا معظم ارائهم فى الفردية، ويؤيدون الآن مبدأ توسيع الاشراف الحكومى لترقية المصلحة العامة

تكونت الاحزاب السياسية الاشتراكية فى معظم دول أوربا فى الأيام الاخيرة للقرن التاسع عشر، كما انها انتشرت فى الولايات المتحدة الأمريكية

ايضا ، وقد انتشرت اشتراكية رأس المال فى انجلترا والمانيا والولايات المتحدة حيث تنتشر الصناعات الكبيرة ، أما فى فرنسا وايطاليا والروسيا حيث تسود الصناعات الصغيرة فلم ينتشر هذا النوع من الاشتراكية الا قليلا، وظل أثر برودهون وباكونين واضحا وضوحا جليا، وأقبل العمال فى هذه الدول على اعتناق المبادىء الفوضوية ونظام نقابات العمال (Syndicalism) هذا وقد انقسم الاشتراكيون فى هذه الدول إلى فريقين : فريق يريد الاصلاح التدريجى بوساطة الحكومات القائمة، وفريق ثان يريد الاصلاح بوساطة الانقلابات والثورات ، وحض الفريق الأول الجماهير على أن تسيطر على السلطة السياسية حتى تستطيع أن تصل إلى الانقلاب الاجتماعى المنشود خطوة فخطوة ، أما الفريق الثانى فقد كان يؤمن بالعمل الاقتصادى ، واحتقر السياسة ورغب فى النظام الاشتراكى السريع حتى يتم له ما يريد من اصلاح

٢ ـ الفوضوية :

أصبحت النظرية الفوضية التى اقترحها اولاجودوين وتمشى بها برودهون بعد ذلك فى سبيل الترقى والتقدم من العوامل السياسية الخطيرة فى النصف الثانى من القرن الماضى ، ولقد كان غرض هذه النظرية ان توفق بين المبادىء الحرة والمبادىء الاشتراكية وتمزجهما بعضهما ببعض، وكرهت الدولة وتدخلها ، وايدت الحرية الفردية متأثرة بالمبادىء الحرة كما انها تأثرت بالمبادىء الثانية وكرهت الملكية الذاتية ، واعتقدت أن العمال مرهقون ومغلوبون على أمرهم، وأخذ انصار هذه النظرية ينشرون الآراء بين الناس التى تقول بعجز الدولة من الوجهة الادارية والاقتصادية ، واعتبروها من المجرمين وعملوا على تدميرها، وقررت هذه النظرية ان الحرية التى لا تقترن بالاشتراكية تنتج فائدة خاصة ، والاشتراكية التى لا تقترن بالحرية تؤدى الى الاوتقراطية والعبودية

تمشت المذاهب الفوضوية على أساسين شهيرين وهما الاساس الفردى والاساس الشيوعى، وكان الاول أساساً فلسفياً وأدبيا مجد الفرد تمجيدا كبيرا ورفعه الى اعلى مقام، ووضع بين يديه حقوق الملكية وترك له الحرية التامة فى أن يعيش ويتصل بغيره من الأفراد او لا يتصل كما يشاء ويختار، اما الاساس الثانى فقد كان أساسا سياسيا واجتماعيا رغب فى أن تحل محل الدولة جماعات اختيارية تتملك حقوق الملكية، وقد تقوم بينها جماعات واتحادات اختيارية أخرى

انتشر المذهب الاول فى المانيا وكان يمثله ماكس ستزنر (Max Stirner) (١٨٠٦ — ١٨٥٦)، وكان انصار هذا المذهب ينتقدون من خالفهم فى الرأى مر الانتقاد، ويستعملون فى ذلك أقسى الالفاظ معتمدين على الحرية المطلقة فى القول والفكر والكتابة، «وكانوا يسخرون بالمبادئ الخلقية، ويعبثون بالحقائق الاجتماعية، ولا يؤمنون الا بالانانية الفردية» وكان كل فرد فى نظرهم عبارة عن وحدة مستقلة يسير فى الحياة الدنيا على حسب ما توحيه اليه مصلحته الذاتية، وله ان يختار من الاساليب والطرق مايمكنه من الحصول على رغباته وطلباته، وكان ستزنر يطلب من كل فرد ان يقول فى نفسه «اريد ان أكون كل ما يمكننى ان اكونه، وان احصل على كل مايمكننى الحصول عليه» وقرر «ان كل مصالح الانسان شرعية بشرط ان يكون طالبها قويا، اذ كل من ملك القوة نال حقه، ومن فقدها ضاع منه» وكانت الحكومة والاسرة والامة لا سلطان لكل منها الا ماخوله اياها الفرد من سلطان، ومتى عدل الفرد عن احترامها والاعتراف بها تفقد كل مالها من نفوذ ومكانة، وقد تطرف ستزنر فى القول تطرفا شديدا فقال فى احدى رسائله «لى الحق فى اسقاط المسيح والآلهة اذا استعطت الى ذلك سبيلا،

ولى الحق فى قتل من شئت اذا لم اخش العقوبة ، وانا الذى اعين حقوقى ولا وجود لأحد سواى » وحض العامل اذا كان يشكو من سوء حاله وفقره ان يستولى على ما يمكنه أخذه من املاك سواه « اذ ان الارض ملك لمن عرف كيف يأخذها ولمن استولى عليها واستطاع المحافظة عليها »

اثارت مذاهب هذا الزعيم الفوضوى انتقادا مرا بين طائفة الكتاب والمفكرين ،وقالوا إن مثل هذه الافكار الشريرة لاتصلح ولا يمكن ان تتخذ أساسا لنظام الهيئة الاجتماعية ، لانها لا تحترم حقوق الفرد نفسه و تضحى بحرية الضعيف مرضاة لشهوات القوى ، وتجعل القوة حقا . وهم محقون فى نقدهم

انتشرت الفوضوية الفردية فى الولايات المتحدة الامريكية ، وكتب فيها كل من جوسيا وارن (Gosiah warren) وبنيامين تكر (Benjamin Tucker) ، فقال وارن « يجب على الفرد أن يكون حكومة فى نفسه ،وقانونا ودينا ونظاما مستقلا »وقال تكر إن الافراد يستطيعون تكوين اتحادات اختيارية بوساطة عقود اجتماعية اختيارية ، ولهم أن ينسحبوا من هذه الاتحادات متى وانى شاءوا ، وكان لايؤيد الثورات والانقلابات الفوضوية . هذا ولم تتقدم هذه المبادئ فى امريكا إلا تقدما قليلا

كانت النظرية الفوضوية السياسة تعرف بحقيقة الروابط الاجتماعية ، ولكنها كانت تؤمن بالاتحادات والجمعيات الاختيارية . وتقلل من شأن الدولة وقوانينها ، واعتنقت مبدأ الاشتراكيين الشيوعى ،وعارضت اعتمادهم على الوسائل السياسية للحصول على رغباتهم ومطالبهم . وكانت تطلب الثورة والانقلاب . ولاتعتقد فى الاصلاح التدريجى بوساطة الاحزاب السياسية . وكان زعيم هذا المذهب ميشيل باكونين (Michail Bakunin)

(١٨١٤ — ١٨٧٦)، وهو روسى نشر مبادئه فى الروسيا وتأثرت بها دول جنوب أوربا تأثرا عظيما، ولقد تأثر فى بادئ أمره بنظريات هجل وفلسفته، ولكنه مالبث انه اعتنق فلسفة برودهون، وكان من أنصار اجتماع الافراد فى جماعات حرة، واتحاد هذه الجماعات فى دولة تعاهدية عالمية مع ترك الحرية للفرد فى الانسحاب من هذه الهيئات بمحض رغبته، اذ قال «ان حريتى معناها ألا أطيع أحدا والا أقيد أعمالى الا طوعا لارادتى» وقال فى موضع آخر «ان الحرية هى الغرض الاعلى لتقدم الأنسانية»، وقد اعتنق مذهبه هذا روسى آخر وهو البرنس كروبوتكين (Prince Kropotkin) سنة (١٨٤٢ — ١٩١٩) وكان من أتباع داروين وقضى معظم أيام حياته فى انجلترا. وكان من المؤمنين بمبدأ المساعدة المتبادلة بين الأفراد، ووصفها بأنها رابطة اجتماعية قوية، وقال أن القانون والحكومة يحميان الأفراد الممتازين أصحاب المصالح، ولا يستفيد منهما العامل الضعيف، وطلب تكوين جماعات حرة لتقوم مقام الدولة القاهرة، والغاء الملكية الذاتية، وضمان حد أدنى من الايراد والدخل لجميع الأفراد. ولقد انتشرت هذه المبادىء فى فرنسا بوساطة ركلوس (Reclus) وجراف (Grave) بعد أن أدخلا عليها بعض مبادىء برودهون وباكونين، ثم ظهر مبدأ آخر نادى به الكونت تولستوى وكان خليطا من الفوضوية والاشتراكية المسيحية، إذ طلب الرجوع إلى الأرض والتمسك بأهداب المبادىء المسيحية الأولى وعارض مبدأ القوة ودفع الضرائب والخدمة العسكرية الاجبارية، وكان يطلب التعاون وانتشار جماعاته بدلا من نظام الدولة

كانت الفوضوية الشيوعية تؤكد الحقوق الفردية، وتمجد الشخصية الذاتية، ولكنها عارضت الانانية التى نادى بها ستيرنر، وقدمت عليها صفة

الانسانية ، وطلبت من الفرد ان يعمل على تحقيق الحرية للجميع لا للوصول الى حريته الفردية ، ولكنها اتفقت مع النوع الآخر من الفوضوية فى الكراهية للحكومة ، ووصفتها بأنها عامل من عوامل الفساد والشر ، وقالت إن الثورات السابقة التى قامت أخطأت فى احلال حكومة محل حكومة زائلة ، وقررت أن الثورة الحقيقية هى التى تقلب الحكومات جميعها ، وطلبت أن توزع الملكية بين جماعات العمال الحرة

كان برودهون يكره الثورة المسلحة ، وطالب بالاصلاح عن طريقة الثورة السلمية ، ولكن أتباعه رأوا فى الثورة المسلحة ضرورة لازمة لتحقيق اغراضهم ، وقالوا إن الدماء والمصادرة هما الوسيلتان الناجحتان لقلب النظام الحاضر ، وهو قول مردود فى نظرنا اذ كيف يرجى الاصلاح « من يد مخضبة بالدماء وينتظر البر والخير من قتلة مجرمين ! »

٣ ـ نظام نقابات العمال « Syndicalism » :

نشأ نظام نقابات العمال فى فرنسا نتيجة للأحوال الثورية والانقلابات السياسية التى انتشرت فيها فى أثناء القرن التاسع عشر ، وظهرت أيضا فى ايطاليا حيث تكثر الصناعات الصغيرة وتنمو فيها الصناعة تحت أشراف الدولة ، ولقد تأثرت فى فرنسا بنظام الاتحادات التجارية فيها وبالنظريات الفلسفية التى اشتهرت بها هذه الدولة

كانت اتحادات العمال فى فرنسا أضعف منها فى انجلترا ، وكانت مفككة العرى لا تملك الا قليلا من الموارد الاقتصادية ، وكانت إذا لا تستطيع ان تصل الى الاصلاحات المنشودة بوساطة قوتها الاقتصادية ، ولذلك لجأت الى وسائل الثورة والعنف حتى تحقق ما تصبو اليه ، وكان الفرنسيون يحبون النظريات الفلسفية ويميلون الى المبادىء الثورية ، وكان هناك عداء بين

طبقات العمال و الطبقات المستنيرة ، كما ان العمال كانوا لا يثقون برجال السياسة، فكان كل هذا من العناصر الهامة التى ساعدت على ظهور نظام النقابات بين العمال ، وقد اعتنقت هذه النقابات مبادىء الاشتراكيين الاقتصادية ، و النظرية السياسية التى قررت ان الدولة آلة من آلات الرأسمالية ، كما انها اعتنقت اساليب اتحادات التجار غير السياسية ، وجمعت بين افكار برجسون و ماركس وكربوتكين و نتشه و نظرياتهم السياسية و الاشتراكية و الفوضوية

يستند هذا النظام على الفلسفة العملية ، ويؤمن القائمون به بأن التنظيم و الاشراف الحكومى يمنع التقدم ، و يشجعون النشاط الحر ، و يقولون إن الاعتماد على النفس هو وحده وسيلة التقدم ، و يبذلون جهدهم للوصول الى الأصلاح عن طريق المبادىء الاشتراكية

تكونت نقابة من المنتجين تدير شئون افرادها ، و اصبحت هذه النقابة الوحدة التأسيسية لنظام النقابات ، وكانت الحركة فى بدئها تعاضد مبدأ ترك الرقابة فى ايدى الاتحادات المحلية ، ولكنها عاضدت بعد ذلك تكوين اتحاد عام يشرف اشرافا فعليا على سير النقابات الفرعية و تقدمها ، و ان الغاية التى يرمى اليها هذا النظام هو ايجاد جماعة بشرية تتكون من وحدات صناعية مستقلة تعاهدية ، و يؤمن القائمون بهذا النظام بفلسفة الحرب بين الطبقات ، و يثقون بالاضراب العام كمقدمة للانقلاب الصناعى ، و يحضون العمال على القيام بالعمل الاقتصادى المباشر لا الضغط السياسى ، و يقولون إن الاضراب العام يمكن العمال من السيطرة على الصناعات الكبرى و يتملكونها و يديرونها

يقول انصار هذا النظام إن الحكومة قامت لتحمى المصالح الاقتصادية للفريق الممتاز ، وهى تؤيد امتيازات الافراد و تعمل على التفرقة بين الطبقات، و انها تستخدم قواتها للقضاء على الاضرابات ، وتعلن الحرب على العمال

لتخدم المصالح الاقتصادية لفريق الرأسماليين، وهم لذلك يعارضون التدريب العسكرى والجيوش القائمة والبحريات والحرب، ويقولون إن الحكومة تنشر الظلم فى الداخل، وتبرر ارهاق العمال بالطرق القانونية، ويعتقدون ان منبع السلطة السياسية هو القوة الاقتصادية، وان السيادة الشعبية لا يمكن ان تتحقق الا اذا اشرف العمال على وسائل الانتاج اشرافا تاما، وهم يعارضون مثلهم مثل الفوضويين كل انواع الحكومات، ويرفضون الاشتراك العملى فى الشئون السياسية، ويقررون ان الرقابة القانونية تهدم الفردية، وتعرقل سير ابتكاراتها وتقدمها، ويعتقدون فى الانحلال التدريجى للحكومة، وفى قيام سلسلة من الثورات والانقلابات تؤدى فى النهاية الى إضراب عام يهدم الدولة ويقضى عليها

يعتبر الكتاب هذا النظام هادما لا انشائيا، ومع ذلك فقد وصف نوعا من النظام الاشتراكى المرغوب فيه، إذ يقول إن العمال المحليين الذين يشتغلون فى مهنة واحدة يستطيعون السيطرة على هذه المهنة اذا كونوا نقابة منهم، وتسيطر النقابات على رأس المال، وتكون هذه النقابات اتحادات تعاهدية قومية على أسس تجارية، وتتحد جميع النقابات المختلفة فى الدولة تحت اشراف هيئة من العمال تكون لها سلطة قانونية وسياسية، ويتكون مؤتمر وطنى يكون اعضاؤه نوابا عن نقابات العمال المحلية والاتحادات التعاهدية التجارية القومية، ثم تتكون هيئة تنفيذية تتألف من عضو واحد عن كل نقابة محلية واتحاد تعاهدى، وتجتمع هذه اللجنة فى الفترات بين ادوار انعقاد المؤتمر وتكون بمثابة غرفة عامة للمقاصة

يمتاز هذا النظام المقترح باللامركزية المتطرفة، ويمثل الميل الحديث الى نظرية توزيع السلطة فى النظريات السياسية، وهو يشبه اشتراكية

النقابات ونظام السوفيت فى اتخاذه الوحدات الاقتصادية اساساً لتنظيماته، وهو ينشد النظام التعاهدى الاقتصادى تحت مراقبة العمال واشرافهم

٤ ـ اشتراكية النقابات (Guild Socialism) :

ينتشر هذا النوع من الاشتراكية فى انجلترا ويعد نظاما وسطا بين اشتراكية رأس المال « Collectivism » ونظام نقابات العمال الذى مر ذكره، ويجمع بين مبدأى ملكية الدولة لرأس المال وإشراف المنتجين كما يقترحه النظام الآخر الذى يعنى بمصالح المنتجين دون سواه

يعنى هذا النظام بمصالح المنتجين والمستهلكين، وذلك بأن ينتظم العمال فى سلك نقابات واتحادات تشرف على عمل الانتاج، ويشرف المستهلكون وتمثلهم الدولة على وسائل الانتاج، ويعتقد أنصار هذا النظام بوجوب استقلال الصناعة والكنيسة والتعليم، كل يشرف فى دائرة اختصاصه على أعماله الخاصة به، أما الدولة فيجب عليها ألا تتدخل إلا عند مايلجأ اليها لفض المشاكل والمنازعات التى قد تنشأ بين تلك الهيئات وهى تدير شئونها

يعارض هذا النوع الاشتراكية الحكومية، ويقرر أن إشراف الحكومة على الصناعة يضعف الديمقراطية ويؤدى إلى تقوية نفوذ الموظفين الحكوميين، ويقترح أن تملك الحكومة وسائل الانتاج، وتشرف على بعض المسائل دون غيرها، مثل العلاقات الدولية والسلوك العام والعمل على ترقية الفن والتعليم العالى، وتترك لنقابات العمال وشركات التعاون مسائل تعيين ساعات العمل وشروطه، والأجور والأثمان، وتشرف النقابات الصناعية على المسائل الصناعية بما فيها التعليم الفنى، وعلى الدخل الأهلى وتدفع للحكومة مبلغا معينا يمكنها من القيام بما عليها

من الواجبات ، وبذلك تأسس فى الدولة ديمقراطيتان واحدة اقتصادية والأخرى سياسية

ظهرت مبادىء هذا النوع من الاشتراكية فى كتابة بوشيه فى منتصف القرن التاسع عشر ، وقد اعتنق بعضها الاشتراكيون المسيحيون فى انجلترا ، وفى أواخر ذلك القرن عنى بها الاشتراكيون الكاثوليك فى المانيا والنمسا وفرنسا ، وكتبوا فيها كتابات منتظمة وقد نقلها الى انجلترا الكاتبان الانجليزيان هـ . بلوك (H. Belloc) وث تشسترتون (C. Chesterton) ، ثم ظهرت حركة تؤيد النقابات الأهلية فى انجلترا حوالى سنة ١٩٠٥ ، واشتهر من انصارها والعاملين على نشرها س. ج هبسون وح. هـ كول (G. D. H. Cole) (١٨٨٩ -) ، اذ كتب هذا الأخير كتبا شائقة فى موضوع الاشتراكية وتنظيم الصناعة والتجارة ، منها « الحكومة الذاتية فى الصناعة » سنة ١٩١٨ و « العمل فى الدولة » سنة ١٩١٩ ، و « النظرية الاجتماعية » سنة ١٩٢٠ و « اشتراكية النقابات » فى سنة ١٩٢١

كان هؤلاء الكتاب يوجهون خطاباتهم ويعملون على نشر مبادئهم بين الطبقات المستنيرة ، ولكنهم وجهوا مجهوداتهم فى الايام الأخيرة الى وجهات عملية ، وتأسس اتحاد النقابات الأهلية فى سنة ١٩١٥ ، وأخذت الخطوات لنشر مبادىء هذا الاتحاد بين اتحادات الصناعة والتجارة ، ويطلب انصار هذا النظام تنازل الدولة عن الاشراف على الانتاج وتركه فى أيدى هيئات اقتصادية ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم عما يجب ان تكون عليه علاقة الدولة بالهيئات الصناعية ، فقال فريق وعلى رأسه هبسون بسلطة الدولة العليا على جميع النقابات ، ولها ان تفصل فى المشاكل والخلافات التى تنشأ بين المنتجين على اختلاف انواعهم ، وتتدخل فى الشئون الصناعية فى الأحوال

الاستثنائية اذا دعت الى ذلك المصلحة العامة، ولكنها لاتستعمل القوة والعنف بل تستعمل «سلطتها الروحية». أما الفريق الآخر وهو اكثر عددا من الأول وعلى رأسه كول فأنه يعتقد فى سلطة الدولة العليا بصفتها ممثلة لمصالح المستهلكين، وفى سلطة مؤتمر من النقابات الاهلية بصفته ممثلا لمصالح المنتجين، وعلى ذلك يجب أن تتكون هيئة تمثل المنتجين والمستهلكين، لتفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الطرفين، ويعارض هذا الفريق سلطة الدولة العليا فى المسائل الصناعية، وينادى بتكوين نقابات تمثل المستهلكين، ويؤيد مبدأ تمثيل كل هيئة ونقابة على حدة حتى تقوم بادارة شئونها، وعلى ذلك فان هذا الفريق من الكتاب يميل الى احلال اتحاد من النقابات الطبيعية محل الدولة والحكومة. ويعمل على تكوين هيئة تجارية أهلية مؤسسة على قاعدة تمثيل النقابات الفرعية لتحل فى النهاية محل كل سلطة سياسية عليا

تؤمن اشتراكية النقابات ايمانا قويا بالفردية الديمقراطية، وترمى الى التوفيق بين الاتوقراطية والفوضوية، وترغب فى توزيع السلطة المركزية حتى لايتعرض الفرد لاستبداد النظام الحكومى، وتحاول ان تضع نظاما اجتماعيا جديدا يمثل المصالح المشتبكة فى الوقت الحاضر تمثيلا صحيحا

٥ ـ البلشفية:

من الحركات الخطيرة التى ظهرت فى النظريات السياسية فى وقتنا الحاضر قيام نظرية الاشتراكية الزراعية للعمال، اذ هب الفلاحون فى دول وسط اوربا وطالبوا بالملكية العامة للأراضى الزراعية. وقد جاءت ظروف الحرب العالمية الأخيرة منشطة لمطالب هؤلاء الفلاحين، فانها

اضعفت الارستقراطية الاقطاعيـة ، وزادت من شأن الفلاح بصفته منتجا للمواد الغذائية ، وكان من نتائج هذه الحركة ان تأسست حكومات الفلاحين ، وأعيد توزيع الملكية للأراضى الزراعية فى الروسياوفى دول وسط أوربا ودول البلقان

ظهر هذا النظام من الشيوعية اولا فى الروسيا حيث كانت الصناعة فيها متأخرة لدرجة عظيمة ، وكانت حال الفلاح فىغاية التعس والشقاء ، وكانت الارض الزراعية معظمها فى أيدى الاشراف يسيطرون على ٦٢ فى المايه من مجموعها ، ويسيطر الأعيان والتجار على ١٥ فى المائة منها . ولا يملك الفلاحون منها غير ١٥ر٤ فى المائة منها وهم السواد الاعظم من السكان ، وكانت الحكومة الروسية حكومة قيصرية مستبدة مطلقة التصرف غشومة ظالمة

قامت الحرب العالمية الكبرى فى سنة ١٩١٤ واشتركت فيها الروسيا وخرجت منها خاسرة ، واضطربت الاحوال الحكومية فيها اضطرابا شديدا نتيجة لذلك ، فانتهز فريق من أبنائها الاشتراكيين الفرصة وأعلن الثورة المشهورة بالبلشفية فى مارس سنة ١٩١٧ ، ولقدكانت الاحزاب الاشتراكية الروسية كثيرة العدد مختلفة المذاهب السياسية ، اشتهر منها الحزب الاشتراكى الثورى الذى تأسس سنة ١٨٩٩ ، وكان برنامجه الاستيلاء على ثروة الاغنياء وتنظيم الانتاج حسب التعاليم الاشتراكية ، وكان يرى أنه لا يمكن ان تتقدم الانسانية الا اذا تم التعاضد الاجتماعى بين الطبقات ، وكان حزبا معاديا لنظام الامبراطورية والحكم القيصرى ، ثم تقسم هذا الحزب الى ثلاثة أقسام مختلفة لانرى محلا لذكرها الآن ، ثم اشتهر ايضا الحزب الفوضوى الروسى اذ كان له اليد الطولى فى مساعدة

البلشفية ، واشترك مع زعمائها فى أوائل الثورة اشتراكا عمليا ، ولكن لما تقوى نفوذ لنين (Lenine) زعيم البلاشفة الأكبر وثبت مركزه فى البلاد اقصى هؤلاء الفوضويين ، وناصبهم العداء واخذ يطاردهم حتى تغلب عليهم فى ابريل سنة ١٩١٨ بحجة تآمرهم على النظام البلشفى ، واتهمتهم الحكومة البلشفية بنشر الفوضى فى الروسيا ، لانهم « كانوا يحتلون الفنادق ويسكنونها ويتمتعون بما فيها من الطعام وجميع أسباب الراحة ، ويأخذون من المحال التجارية مالذ وطاب من المأكولات دون دفع أثمانها ». واشتهر أيضا حزب آخر يسمى الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وكان يتفرع الى ثلاث شعب ، الشعبة الاولى وتعرف بشعبة الاتحاد ، وكان برنامجها فى السياسة الخارجية « الدفاع الوطنى واستمرار الحرب حتى الانتصار على الالمان وعقد صلح دمقراطى » ، وفى السياسة الداخلية « الاتفاق مع احزاب الطبقات الوسطى ، وانتخاب الجمعية العمومية وتأليف وزارة قوية » اما الشعبتان الاخريان فهما المنشفيكية والبلشفية ، وكان برنامج البلشفية متطرفا ، وكانت هذه الشعبة هى شعبة الاكثرية ، وفكرتها هى فكرة الاغلبية ، اذ اعتنقت مبادئ لنين التى كانت متمكنة من قلوب افراد الشعب الروسى ، وكان برنامج الشعبة الأخرى وهى شعبة الاقلية اقل تهورا واكثر اعتدالا

تعتبر البلشفية من النظريات الاشتراكية المتطرفة ، وهى تعارض نظام الرأسمالية معارضة شديدة ، ويستمد علماء البلشفية نظرياتهم من فكرة ماركس التى قالت بتنازع الطبقات ، وتنبأت بانتصار طبقة العمال على طبقة أصحاب رؤوس الاموال فى النهاية ، وبأنها ستكون سيدة الجماعة البشرية ، وتتمكن من تأسيس دكتاتورية العمال . وتتفق النظرية البلشفية مع نظرية نظام نقابات العمال فى أن أصحاب رؤوس الاموال يسيطرون على الدولة بوساطة تسلطهم على القوة الاقتصادية ، وعلى الوسائل التى يؤثرون بها فى الرأى العام ،

وانه لا أمل لطبقة العمال فى السيطرة على الدولة بوساطة العمل السياسى ، وتطلب من هؤلاء العمال القيام بالثورة وتسلم زمام الامور حتى يقضوا على سلطة اصحاب رؤوس الاموال ، واستعمال العمل القهرى حتى يقضوا على مقاومة الطبقات الوسطى ، ويقضوا على الفوارق بين الطبقات ، ومتى تم لهم ذلك واستطاعوا ان يقيموا دكتاتورية من العمال وصلوا الى الديمقراطية الصناعية المنشودة . وتؤيد البلشفية حكم العمال، وترفض اعطاء اصحاب رؤوس الاموال اى نصيب من الادارة الحكومية ، وتبرر استعمال القوة للوصول الى السيطرة على الدولة . وتبذل جهدها لمنع أى محاولة من جانب أصحاب رؤوس الاموال لاسترجاع السلطة ، ولذلك لا تناصر حرية الخطابة والصحافة ، وتعمل على الاشراف على التعليم حتى تغرس فى نفوس النشء مبادئ البلشفية ، وتطلب فى سياستها الاقتصادية منح العمال الاشراف على الصناعة ومراقبتها . هذا واول عمل قام به زعماء البلشفية فى الروسيا هو أن نشروا المعاهدات السرية التى عقدتها الحكومة القيصرية مع الدول ، والغواديون الروسيا الدولية ، وفصلوا السلطة الدينية عن السلطة المدنية ، وجعلوا الاراضى ملكا للجميع، وكذلك فعلوا بالمصارف ، وتولى العمال مراقبة الانتاج ، وأعلن البلاشفة دكتاتورية العمال ، وأوقفوا الحرب ونشروا الثورة البلشفية فى جميع الامم، وأسسوا مجلس السوفييت ليحل محل الجمعية الوطنية ، ولقد قال لنين « ان دكتاتورية العمال وقتية حتى يستتب الامن وينتشر السلام فى البلاد ، وتسير الامور على حسب التعاليم البلشفية ، وأنها ضرورية فى فترة الانتقال من نظام الرأسمالية الى نظام حكم الشعب الصحيح »

اختلفت الآراء فيما اذا كانت البلشفية هى نفس الشيوعية او الفوضوية او هى نوع جديد من أنواع الاشتراكية ، « هى فى الواقع » لاتخرج عن

كونها خليطا من المذاهب الشيوعية والفوضوية، فهى شيوعية فى توزيع املاكها، وفوضوية فى تنفيذ أحكامها.

اشتهر من زعماء البلاشفة وكتابهم لنين زعيمهم الاكبر وقد توفى العام الماضى، وتروتزكى وزينوفيف وكامنيوف وغيرهم، ولهم جرائد كثيرة تنطق باسمهم ويعملون غاية جهدهم لنشر مبادئهم لا فى الروسيا فحسب بل فى الامم الأخرى. هـذا وقد لاقت تعاليمهم ومذاهبهم ارضا خصبة فى بعض دول أوربا وممالكها، وكانت ايطاليا على وشك اعتناقها والسير فى تنفيذها مثلها مثل الروسيا، واضطربت امورها الداخلية اضطرابا شديدا، وساءت حالتها الاقتصادية بعد صلح فرساى لدرجة قصوى، واظهرت الحكومات التى اختلفت على ادارتها بين سنة ١٩١٨ و١٩٢٢ عجزا فاضحا، وكانت البلاد تسير فى طريق الافلاس والفوضى الاقتصادية والسياسية، وكادت تسقط سقوطا اجتماعيا خطيرا لولا أن انتشلها من هـذه الوهدة السنيور موسولينى مؤسس حزب الفاشست فى ايطاليا. اسس موسولينى حزبه فى مارس سنة ١٩١٩ واعلن أن برنامج حزبه هو القتال، وأن اسمه اسم قتال، وهو حزب قتال، وقد دخلت الناس فيه أفواجا حتى أصبح هذا الحزب صاحب الكلمة العليا فى البلاد. وأقبل الشبان الايطاليون على اعتناق مذهب الفاشزم اقبالا شديدا، ولما رأى الملك اشتداد ساعد الحزب واضطراب حال الحكومة كلف موسولينى تشكيل الوزارة. فشكلها فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ وتسلم زمام الادارة، وأقام فى البلاد دكتاتورية قوية، قضت على الفوضى السياسية، ونهضت بالبلاد نهضة اقتصادية، وأعادت اليها نظامها ومقامها بين الدول

يهزأ موسولينى بالحرية الديمقراطية، ويسخر بالحكم البرلمانى، واليك مانشره حديثا فى بعض الجرائد ليبرر به دكتاتوريته «ليست الحرية أفضل

أنواع الحكم . ولقد حكم الانسان منذ القدم بطرق مختلفة ، فكانت الحرية نظام الحكم فى القرن التاسع عشر ، وربما كانت صالحة وقتئذ ، ولكنها لا تصلح للقرن العشرين اذ اظهرت الحرب هزيمة النظام الحر . والحكم الفاشيستى لاينتمى الى المبادىء الحرة ، ان الفاشيزم يقذف بالنظريات الحرة فى سلة المهملات . ومتى تمكنت فئة من الناس من الاستيلاء على قبضة الحكم يجب عليها بذل مافى وسعها للدفاع عن نفسها ضد اعدائها ، وقد تكون الحقيقة محصورة فى ان الناس سئموا الحرية اذ أصبحت دنسة ، وليست الحرية كل ماتطمح اليها النفوس بل ان مايجب احترامه الآن هو النظام والخضوع لأوامر الرؤساء . وليعلم من يتهمون الفاشيزم بالرجعية انها لاتعبد الأوهام بل تمر بأقدامها على جثة هذه الحرية الهامدة »

يتضح من هذا البيان القصير اتجاه ميل الفاشيزم فى كيفية ادارة البلاد ، ولكن يؤخذ عليها انها قتلت الحرية الفردية ، ونشرت نوعا من الارهاب لايتفق مع الديمقراطية الحديثة

الباب الثامن والعشرون

سير النظريات السياسية واتجاهها قديما وحديثا

١ — النظريات السياسية واتجاهها فى الماضى :

استمدت النظريات السياسية قواعدها واصولها من مصادر كثيرة ، وتأثرت فى سيرها وتقدمها بمختلف المؤثرات والعوامل الطبيعية والسياسية. فقد كانت العلاقة بينها وبين الفلسفة والأخلاق فى زمن سيادة الاغريق متينة وبارزة . على حين أنها تأثرت فى عصر سيادة رومية بالقانون . ولما قامت المسيحية وتقدم نظام الكنيسة وازداد نفوذها اختلطت النظريات السياسية بالدين وقواعده اختلاطا شديداً ، وبحثت فى علاقة البابا بالامبراطور فى دولة عالمية ، ثم فى علاقة البابا بالملوك فى دول قومية ، وظلت هذه الامور موضع بحثها وجدل علمائها زمانا طويلا

أحييت دراسة القانون الرومانى فى اواخر القرون الوسطى ، واحييت معه مبادىء المشترعين فى النظريات السياسية ، وحاول مكيافلى أن يفصل بين السياسية والدين ، وفى الوقت عينه أدى الجدل بين البابا والمجالس الملية فى السلطة الدينية الى ظهور مبادىء الملكية المطلقة المستبدة من جانب انصار البابا ، ومبادىء الملكية المقيدة والحكومة النيابية والحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى من جانب المعارضين لسلطان البابا ، ولقد ظهرت هذه النظريات ثانيا فى المناظرات السياسية التى قامت بين الملوك والشعوب فى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر

جدد الاصلاح البروتستنتى العلاقة بين الكنيسة والدولة ، واحيا

نظرية التفويض الالهى ، وكان اثره المباشر أن تقوت سلطة الحكام ، فهب فريق من المشترعين الانجليز وقرروا نظرية سيادة القانون ، ومبادىء الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى ، وحق اتباع كلفن والجزويت فى مقاومة السلطات والدفاع عن أنفسهم ومحاربة الاضطهاد ، وشجعت البروتستنتية الفردية التى أدت الى الديمقراطية بعد ذلك ، ثم أخذت الفلسفة فى أوائل العصر الحديث تسود النظريات السياسية مرة أخرى ، وكتب بودان فى نظرية السلطة العليا من الوجهة الداخلية متأثرا بتقدم الحكومة المركزية فى الممالك القومية ، وبحث جروتيوس فى نظرية السلطة العليا من الوجهة الخارجية وفى القانون الدولى متأثرا بتقدم التجارة وتأسيس المستعمرات وازدياد العلاقات الدولية ، وفى هذه الاثناء تركت النظريات السياسية أسسها الدينية بصفة نهائية

تأثرت النظريات السياسية فى القرن السابع عشر بالتاريخ والنظريات الاقتصادية علاوة على تأثرها بالمبادىء الفلسفية والقانونية ، وعنى الكتاب بحقائق الحياة السياسية فى الماضى والحاضر ، وأيد مذهب التجاريين نظرية الملكية القوية ، وابتدأت العلوم الطبيعية تؤثر فى النظرية الاجتماعية . ودارت رحى المعركة بين الملكية والديمقراطية ، وانصرف الكتاب عن نظرية التفويض الالهى ، واتخذ لوك نظرية العقد الاجتماعى سلاحا يدافع بها عن نظرية الملكية المقيدة ، ويؤكد حق الفرد فى الثورة ، ثم استعملها روسو لنصرة الديمقراطية الحقة ، وظهرت بعد ذلك نظرية السيادة الشعبية وسارت جنبا الى جنب مع نظرية الفردية ، وطالب الكتاب بحقوق الافراد السياسية وحريتهم المدنية ، وقرر الطبيعيون وأتباع آدم سميث سياسة « اتركه يعمل » وحرية التجارة ، وارادأتباع بنتام وأنصار مل وسبنسر تقييد التدخل الحكومى الى ادنى حد ممكن ، ثم حدث رد فعل بعد

الثورتين الأمريكية والفرنسية ، ورجع الكتاب الى المطالبة بتوسيع نفوذ الحكومة واشرافها ، وكتب الماديون يعاضدون نظرية التدخل الحكومى ، وفى الوقت عينه يناصرون نظرية الفردية ، ولما جاء الكماليون الالمان مجدوا الدولة وعظموها وقللوا من شأن خطر الفرد وحقوقه ، وبرروا شرعية الحكومة القوية

فصلت حركة الأنقلاب الصناعى بين رأس المال والعمل ، وأحيت أولا المبادىء الشيوعية والاشتراكية الخيالية ، ولكن ظهرت بعد ذلك اراء ماركس العلمية والسياسية ، وأثر علم الحياة ونظرية النشوء والارتقاء تأثيرا كبيرا فى النظريات السياسية ، وقبل الكتاب فكرة الدولة بصفتها كائنا حيا ، وحاول سبنسر ان يربط نظرية الدولة العضوية بنظرية الفردية ، ولكن الكتاب غيره مالوا الى نظرية الحكومة القوية ، وبذل المشترعون الألمان والفرنسيون واوستن فى انجلترا أن يفصلوا بين الفلسفة القانونية والفلسفة السياسية ، وطبقوا الأساليب التاريخية والمقارنة فى كتاباتهم السياسية ، وظهرت فلسفة كومت الأيجابية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وعنى الكتاب بالمبادىء الأجتماعية وحاولوا ان يوحدوا علوم الاجتماع ويكونوا منها علما واحدا عاما .

تناول الكتاب بعد ذلك اثر الجغرافيا والعوامل الجوية والنظريات السياسية وتقدمها ، وأسس كارل ريتر (Karl Ritter) فى أوائل القرن التاسع عشر علم تأثير الجغرافيا ، وكتب فيه بعده الكاتب الألمانى فردريك راتزل (Friedrick Ratzel) (١٨٤٤-١٩٠٤) كتابة شائقة ، وعنى السياسيون منذ ذلك الوقت بالحدود الجغرافية والموضع الجغرافى ، وأثر العوامل الجغرافية فى سير الطرق التجارية ، والتوسع الاستعمارى

وبينوا خطر شأن العوامل الجوية والموارد الطبيعية فى الشئون السياسية، وبحث الكتاب فى الأيام الأخيرة فى نظرية توزيع السلطة، وعارضوا نظرية الدولة القوية، ومالوا إلى مبدأ الحكومة اللامركزية، وطلبوا قواعد جديدة للانتخاب والنيابة، وظهرت نظريات القومية والتوسع الامبراطورى والدولية فى العلوم السياسية، ويعنى الكتاب فى الوقت الحاضر بدراسة هذه العلوم دراسة نظامية على أساس المقارنة والاحصاء، وبفضل هذه الأسس الجديدة ينتظر ان يتقدم علم النظريات السياسية تقدما عظيما

٢ ـ النظريات السياسية واتجاهها فى الوقت الحاضر :

عنى الكتاب فى النظريات السياسية منذ العصور القديمة بارتباط الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بالظاهرة السياسية، فكتب ارسطوطاليس فى العوامل النفسية والاقتصادية واثرها فى السياسة، ودرس مكيافلى الزعامة والقيادة دراسة نفسية، وابان هرنجتون خطر شان الملكية والمقدرة العقلية فى النشاط السياسى، واعترف منتسيكو بضرورة مطابقة القوانين للاحوال الاجتماعية، وقرر هملتون ان حقائق الطبيعة البشرية هى المادة الأولى التى تغترف منها النظريات السياسية، وحلل كلهون الدور الذى تمثله الملكية والثروة فى تكوين الأحزاب وتقييد اتجاهها وميولها

كان للمحامين اثر عظيم فى سير النظريات السياسية فى اثناء القرن التاسع عشر. وكتب هجل واستن فى نظرية السلطة العليا وفى الشخصية القانونية للدولة، واتسعت دائرة النظريات السياسية فى الوقت الحاضر بفضل نظريات التطور التى قال بها داروين ومبادىء علوم

النفس والاجتماع، وفى كتابة المشترعين الحديثين امثال دجوى وكراب وبوند وغيرهم يرى الباحث الاتجاه الحديث للعلوم السياسية ونظرياتها، ويميل الكتاب الآن الى الرأى القائل إن التشريع الاجتماعى الانسانى أفضل وسيلة للتقدم الاجتماعى، وهذا يخالف الرأى القديم الذى كان يؤيد الرقابة الحكومية على كل شئون الدولة ومظاهرها المختلفة، ولا يؤيد الكتاب السياسيون الحركة الفكرية التى امتاز بها القرن الماضى، وهذا الميل ظاهر فى اراء اصحاب نظرية نظام نقابات العمال فانهم لايثقون بالطبقة المفكرة، ويقررون أن الدولة تستطيع أن تنمو وتتقدم من غير مجهوداتهم، وكذلك يكره المحافظون النظريات والمبادىء الفلسفية، ويعتمدون على الشعور والتقاليد

تتجه النظريات السياسية ايضا فى الوقت الحاضر الى مهاجمة سلطة الدولة وتقييد دائرة تنفوذها ويعد هذا الاتجاه رد فعل ضد ازدياد النفوذ الحكومى فى أثناء النصف الاخير من القرن التاسع عشر، وضد نظرية تمجيد الدولة وتعظيمها التى قال بها هجل، وضد الاشتراكية الحكومية التى ايدها ماركس، ويعمل هذا الاتجاه على أحياء مذهب الحقوق الطبيعية ومبادئه، ويلقى معاضدة كبيرة من جانب انصار نظرية الدولية الذين يعارضون فكرة القومية والمبادىء العسكرية ونظرية التوسع الامبراطورى، وهم يريدون تقييد سلطان الدولة وسلطتها العليا بخلق نظام عالمى يشرف على كثير من المصالح التى لها صفة دولية، ويحاول الكتاب الذين يهاجمون سلطتها من الوجهة الداخلية أن يقللوا من شأنها، ويعظموا شأن الجماعات والهيئات المختلفة التى تتكون فى داخلها. ويجد المؤرخون امثال جرك ومتلند وفجس فى تقدم نظم السياسة ونظرياتها مجالا للتقليل من شأن السيادة المطلقة للدولة، ويطالب

الاشتراكيون أمثال كول بالنظم الاشتراكية المؤسسة على نظرية توزيع السلطة العليا . ويؤكد علماء النفس ضعف النظام الموحد والسلطة المركزية ، وينادون مع غيرهم من علماء القانون و الاقتصاد بنظام اللامركزية وبحقوق الهيئات و الجماعات غير السياسية ، و يطلبون لها حياة استقلالية

تتطلب النظريات السياسية بطبيعتها التوفيق بين كثير من المسائل التى تشغل بال المفكرين و الباحثين ، ويحاول الكتاب أن يوفقوا بين مطالب المتطرفين من أنصار الديمقراطية ومطالب المتطرفين من أنصار الاوتوقراطية ، وبين المتطرفين من أنصار الفردية والمتطرفين من أنصار الاشتراكية الحكومية ، وفى هذه المسائل تظهر نزعات النظريات السياسية المتضاربة ، اذ يطلب أنصار الرقابة الشعبية فى الدولة رفع القيود الانتخابية والنيابية ، وتغيير نظام الوراثة الى نظام الانتخاب ، وتوسيع سلطة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ودقيقا ، كما أنهم يطلبون تشريعا شعبيا بوساطة الاستفتاء العام ، على حين يطلب الفريق الآخر توظيف الفنيين أصحاب الكفايات والخبراء و الاخصائيين فى الوظائف الحكومية ، ويطلبون أيضا عقد امتحانات المسابقة لاختيار الموظفين المدنيين ، وحصر المسئولية فى الموظفين الاداريين الذين يشغلون الوظائف الرئيسية ، وتعيين اللجان الادارية للاشراف على سير الأعمال وادراة الشئون . أما تطبيق علم النفس الحديث على السياسية فمعناه لفت نظر المفكرين الى طبيعة الديمقراطية الفعلية ، والى الاحزاب السياسية والزعامة السياسية

للحركات التى يقوم بها أنصار الفردية وأنصار الاشتراكية أثر فعال فى سير النظريات السياسية الحاضرة . فأنهم يطلبون توسيع نفوذ الدولة والسيطرة الحكومية فى بعض ميادين العمل ، على حين يطلبون تقيدها

او رفعها جملة فى بعض الميادين الأخرى ، وتتناقض النظريات الفوضوية مع النظريات الاشتراكية الحكومية تناقضا كبيرا ، فيعتبر فريق الدولة أسمى نظام اجتماعى ، ويؤكد خطر شأن سلطتها ، ويعتقد أنها أفضل عامل من عوامل الرقى والتقدم البشرى ، أما الفريق الثانى فيبحث عن وسائط أخرى غير الدولة لازالة المساوى الاجتماعية واراحة البشر من شرها ، وكذلك يرى الباحث تناقضا كبيرا فى ميدان النظريات الدولية ، اذ يرى ميلا قويا لتنمية الروح القومية وصفة الوطنية عند الأفراد ، والعمل على جمع شتات العناصر الأجنبية فى الدولة وادماجها فى كتلة واحدة ، والسعى للوصول الى الحدود الجغرافية الطبيعية ، ونشر التوسع الامبراطورى ومد النفوذ الاقتصادى بين الأمم الضعيفة ، ثم يرى ميلا معارضا للميل الأول وهو السعى لتحقيق رقابة دولية فعلية ، والعمل على اضعاف روح التوسع الامبراطورى ، ومساعدة القوميات الضعيفة لتنال الحقوق السياسية وتأمن شر الاعتداء من جانب الدول القوية

ان المسائل الاساسية التى تبحث فيها النظريات السياسية الآن لاتختلف اختلافا جوهريا عن تلك التى كانت تبحث فيها منذ الفين من السنين ، فان تقسيم الدول الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية مع احتمال وجود نوع مختلط منها ظل قائما فى أثناء كل هذه العصور ، اذ كان العالم القديم يعتقد أفضلية الحكومة الارستقراطية ، واعتقد العالم فى أثناء القرون الوسطى وأوائل العصر الحديث أفضلية الحكومة الملكية ، اما النظرية الحديثة فى وقتنا الحاضر فأنها تؤيد الديمقراطية وتعتقد أفضليتها . ولقد سعت النظريات السياسية فى أدوار تطورها المختلفة أن تقضى على

الفوارق بين طبقات الجماعة البشرية، وتفصل بين الدولة والحكومة وتعمل على خلق المبدأ النيابى فى الحكم والمذهب التعاهدى بين الدول، وتتجه جهود المفكرين والساسة فى الوقت الحاضر أن تعدل أسس الانتخاب والنيابة، وان تعترف بالوحدات الاقليمية فى الدولة، وأن تجمع بين الرقابة الشعبية والادارة الفنية التى يقوم بها الخبراء والأخصائيون

عنى المفكرون ايضا منذ القدم بتبرير السلطة السياسية وبالتوفيق بين السلطة العليا والحرية، فاعتقد الاغريق أن مدينة الولاية بصفتها جماعة بشرية هى الوحدة الاجتماعية الطبيعية التى تنطبق على العقل والمنطق، وفيها دون سواها يصل الفرد الى الحرية والتقدم الى أقصى حد مستطاع، وعلى ذلك كانت سلطتها غير مقيدة، ووجب على الفرد اطاعتها من غير منازعة أو تردد، ثم جاء ابيقور واتباعه وأيدوا الفردية ضد سلطة الدولة، واكد الرواقيون خطر شأن الطبيعة وقانونها وخطر شأن العالم لا المدينة، واعتنقت رومية الفكرة العالمية وآمنت بالقانون الطبيعى وقيدته بالسلطة المطلقة المستمدة من الشعب الرومانى، واحيت المسيحية والشعوب التيوتونية نظرية الفردية، وقرروا أن القانون الطبيعى يتفق مع إرادة الله وأن الحكام مفوضون من قبل الله، وفى نهاية القرون الوسطى احييت نظرية القانون الطبيعى والحرية الطبيعية والمساواة بين افراد البشر، وفقدت نظرية السلطة المقدسة خطر شأنها الاول، وفسرت الطبيعة بأنها العقل واتخذت اساسا للحكومة والسلطة، واتخذ الكتاب فى أثناء القرن الثامن عشر نظرية الحقوق الطبيعية اساسا لنظرية الفردية، وظهر ميل شديد نحو الفوضى نتيجة لذلك، وفى القرن الماضى ترك الكتاب فكرة القانون

الطبيعى وبحثوا عن أساس جديد للرقابة والسلطة ، وحاولوا التوفيق بين السلطة المطلقة والفوضى التى نشأت عن الحرية الفردية غير المقيدة ، ولجئوا الى العقل والفضيلة والتطور التاريخى والوحدة القومية والنظرية العضوية ليبرروا بوساطتها تقييد الحرية الكاملة بعض التقييد

ان تعقد الحياة الاجتماعية الحاضرة وسرعة التغيير والتطور فى الاحوال والنظم السياسية ترفعان من شأن الباحثين فى النظريات السياسية وتجعلان هذه النظريات اكثر ضرورة واعلى مكانا مما كانت عليه قديما .

انتهى